جامعة قاصدي مرباح– ورقـلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

من إعداد الطالبة :

❖ وردة رزاق لقرع

بعنوان:

تقييم إستراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع المتطلبات الأمنية نهاية الحرب الباردة

دراسة وصفية تقييميه

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2015/06/03.

أمام اللجنة المكونة من السادة الأعضاء:

الأستاذ/ حسين بهاز – أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة– رئيسا

الدكتور/ قاسم حجاج – أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة– مشرفا

الأستاذ/حود ميسة – أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة– مناقشا

الموسم الجامعي

2015/2014

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالبة :

❖ وردة رزاق لقرع

بعنوان:

تقييم إستراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع المتطلبات الأمنية نهاية الحرب الباردة

دراسة وصفية تقييميه

نوقشت وأجيزت بتاريخ2015/06/03.

أمام اللجنة المكونة من السادة الأعضاء:

الأستاذ/ حسين بهاز – أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة– رئيسا

الدكتور/ قاسم حجاج – أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة– مشرفا

الأستاذ/حود ميسة – أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة– مناقشا

الموسم الجامعي

2015/2014

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أهدي هذا العمل إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسانة في الوجود، إلى التي إرضاؤها بعد الله كنز ثمين، إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني، أمي العزيزة.

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وزرع في قلبي حب العلم، إلى الذي بنصائحه وإرشاداته وصلت إلى الطريق الصحيح، وأوصلني إلى ما أنا عليه، أبي الغالي أدامه الله لي.

إلى الذين تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم الأفراح والأحزان، إلى فرحا يطرد أحزاني إلى كل إخوتي.

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم، إلى الذين أحببتهم وأحبوني صديقاتي العزيزات.

صداقتنا وردة من الصدق والحب والإخلاص.

إلى الذين جمعتني بهم ألطف الصدف وأحلى الأيام، إلى كل زميلاتي وزملائي من فرع العلوم السياسية عامة، وتخصص علاقات دولية خاصة.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصون المقبلون على التخرج.

شكر و عرفان

قيد النعم شكرها

يقول عز من قائل في محكم تنزيله

(فاذكروني أذكركم و اشكروا لي و لا تكفرون)سورة البقرة-الآية152

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه، الحمد لله جل ثناؤه و تقدست أسماؤه .

الحمد لله الذي وفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

و يقول أيضا:(...و لا تنسوا الفضل بينكم...)

بعد فضل الله عز و جل يقتضي الواجب من باب الاعترافه بالجميل أن نتقدم بالشكر الجزيل

و الثناء الخالص لكل من ساهم في انجاز هذا العمل، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف

" قاسم حجاج "

كما نتقدم بالشكر لكل أفراد أسرتي رزاق لقرع لما منحوني من دعم وتسهيلات لإنجاز هذه المذكرة، خاصة والدي "رزاق لقرع محمد العروسي".

والشكر الجزيل أيضا للسيد "عسال محمد" والأخت الفاضلة "أشواق حداد" بتزويدي بالمعلومات اللازمة، وجزيل الشكر للأخ شكيب.

ومن الواجب أيضا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا طيلة السنوات الجامعية، وكل أساتذة كلية الحقوق والعلوم سياسية.

وجزيل الشكر إلى أخي "ياسين رزاق لقرع".

يقول سبحانه و تعالى (...و أشكروه على نعمه يزدكم ...)

فاللهم لك منا كل الشكر و الثناء على نعمة الصبر و الطاعة و الولاء لك حمدا لا نمل من ذكره حتى نلقاك في ساعة الصفح و أنت راض عنا يا رب .

و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه و سلم.

مقدمة:

شهدت الجزائر خلال عقد التسعينات من القرن الماضي أزمة متعددة الجوانب كادت تهدد وجود كيان الدولة، ولعل أهم ما طبع الحياة السياسية طيلة تلك العشرية هو طغيان تدخل الجيش في مختلف جوانبها، ودوره البارز في تقرير الخيارات السياسية للبلاد. فالمؤسس الدستوري الجزائري منذ أن أقر حرية العمل السياسي، حدد دور الجيش الوطني الشعبي في الدفاع الوطني وحماية السيادة والاستقلال الوطنيين وضمان الوحدة الترابية للبلاد، فهو يعتبر بذلك أداة الدولة في تحقيق سياسة الدفاع الوطني. لكن الملاحظ أن مؤسسة الجيش الجزائرية قد تجاوزت حدود أدوارها بكثير، وامتدت سلطتها لتفصل في خيارات البلاد بشكل كاد يلغي وجود مؤسسات الدولة المخولة بذلك، حتى وصف أحد الباحثين الأمريكيين وضع الجزائر نهاية التسعينيات قائلا: " أنه إذا كان لكل دولة جيش، فإن للجيش الجزائري دولته". لكن خصوصية الحالة الجزائرية تنبع من كون صعود القوى العسكرية إلى واجهة الحدث السياسي جاء بعد خطوات كان يبدو أن الجزائر قد خطتها نحو بناء صرح الديمقراطية وإرساء قواعد التداول السلمي على السلطة وتحييد دور الجيش في الحياة السياسية. كذلك خصوصية التجربة الجزائرية مصدرها الطبيعة الخاصة للجيش الوطني الشعبي المستند إلى المشروعية الثورية والتاريخية، كونه الامتداد الطبيعي لجيش التحرير، الذي قاد حركة التحرر الوطني من أجل استرجاع السيادة والاستقلال.

الإشكالية:

إن الباحث في بناء المجتمع وتطوره عندما يريد أن يدرس طبيعة المتغيرات المساهمة في بنائه كمتغيرات مستقلة، سيجد من بينها المؤسسة العسكرية، وذلك لما لهذه المؤسسة من إمكانيات. إلى جانب دورها في تحقيق الأمن والاستقرار. فما من شك أن مهام المؤسسة العسكرية في الحياة السياسة كان لها تأثير وانعكاس كبيرا في حماية أمن الدولة، ووجودها حاجة أساسية فيها. وعليه يتحدد السؤال الرئيسي لهذه الدراسة:

- ✓ إلى أي مدى نجحت إستراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع المتطلبات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

الفرضيات:

تعتبر الفرضية نقطة أساسية في مجال الدراسات، حيث يتم تحديد الفروض بوضع التصور النظري والميداني لموضوع الدراسة في إطار البحوث العلمية قصد الحصول على نتائج تعكس هذا البناء النظري على الواقع. وبناءا على الإشكالية السابقة الذكر، يمكن صياغة الفرضية التالية:

- ✓ تؤكد الوقائع نجاح متقدم لإستراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع المتطلبات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

الإطار المنهجي للدراسة:

تقتضي طبيعة كل بحث تحديد منهج وأساليب معينة للقيام به، وعملية الاختيار هذه تتم على أساس الموضوع الذي يعالجه والشروط الضرورية للقيام به .

وتبعا لأهداف الدراسة الحالية، فإن المنهج المناسب لها هو المنهج الوصفي وذلك أن البحث الوصفي يهدف إلى التعرف على ظاهرة معينة كما وكيفا، فيحدد أوصافها وخصائصها ومقوماتها بل ويتعدى مجرد الوصف إلى تحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث ، وقد تم استخدامه في الدراسة النظرية. واعتمدت الدراسة أيضا على المسح التاريخي للوقوف على التطور الكبير في مسيرة الجيش الجزائري.

الإطار النظري للدراسة:

يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. ويعرف الدور كذلك بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية[1].

إن الوضع السياسي في الجزائر اليوم لا يمكن وصفه إلا بالانتقالي، الذي يفصل بين مرحلة سياسية قائمة على شرعية مستمدة من مؤسسة الجيش الممثلة للمشروعية التاريخية، إلى مرحلة جديدة قائمة على الشرعية الدستورية القائمة على السيادة الشعبية. فهذه التحديات تساهم في رسم أطر جديدة لعلاقة المؤسسة العسكرية بالمجال السياسي، فتدخل هذه المؤسسة في الحياة السياسية يعد في الوقت الراهن المعطى الأساسي الذي سيحدد مستقبلا دور ومكانة الجيش في النظام السياسي.

تركز النظرية الواقعية على "النظام الدولي" كإطار تحليلي لسلوك الدول، فالدولة التي تتحقق لها القوة بمفهومها الشامل ستسعى إلى تحقيق أهدافها، إما بالاستمرار في الاستراتيجيات التي تعمل بها، أو بإحداث التعديلات التي تراها مناسبة لتحقيق تلك الأهداف. فيرى روبرت جليين Robert Gilpin من خلال دراسته "الحرب والتغيير في السياسة الدولية"، مبدأ حول النسق الدولي هو فرضية أن النسق الدولي في استقرار. مادامت ليس هناك دولة ترى فائدة في تغييره، وأن الدولة تسعى إلى تغيير الوضع في النسق الدولي إذا كانت الفائدة المتوقعة تفوق الكلفة، وعند الوصول إلى التوازن بين تكلفة التوسع وفائدتها فإن الأعباء الاقتصادية للحفاظ على الوضع القائم ستزداد في الارتفاع بسرعة .ونظريتها تحاول تفسير صعود القوى العظمى، ويرى وأن هناك عوامل داخلية في الدولة تلعب دورا في صعودها أو هبوطه، فالمؤسسة العسكرية تلعب دورا كبيرا في استقرار الدولة داخليا[2].

1مجهول، نظرية الدور الإقليمي، على الموقع: www.tomohna.com. تاريخ الاطلاع: 2011/11/25.

2عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدولية. سعيدة: جامعة الدكتور الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص 21.

إن امتلاك القوة وتراكمها لا يتم بسهولة ويسر. ولذا ترى الواقعية الدفاعية أن الدول تميل عادة إلى الإبقاء على الوضع السائد .وحسب كولن إلمان فإن نظرية كينيث والتز حول توازن التهديد تمثل المثال النموذجي للواقعية الدفاعية، وهذا يدفع الدولة إلى التحالف مع دول أخرى لحماية نفسها، فيبقى أثر المؤسسة العسكرية على السلوك الخارجي مرهون بطبيعة العلاقة مع باقي المؤسسات وخاصة المؤسسة الرئاسة، بحث أن توجه الدولة نحو انتهاج سلوكات تعاونية لا يبرره تواجد مؤسسة عسكرية قوية فقط، بل إن المصلحة الوطنية تتحدد بوجود المؤسسة العسكرية.

أسباب اختيار الموضوع:

كما لا شك في أن موضوع المؤسسة العسكرية من أكثر الموضوعات أهمية في الحياة السياسية، كما لا شك في أنه موضوع حساس. ويرجع اختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة إلى مجموعة من العوامل:

- ✓ – ميول الباحثة والرغبة في اكتشاف المهام الجديدة للمؤسسات العسكرية والأمنية والدولية.
- ✓ – الرغبة في إثراء المعلومات حول المواضيع العسكرية التي لها أهمية في الدراسات السياسية المعاصرة.
- ✓ – ندرة الدراسات التي تناولت موضوع البحث بالرغم من أنها ارتفعت في الآونة الأخيرة أصوات عدد من المنشغلين بالشأن العام في الجزائر من أكاديميين وسياسيين تدعو إلى ضرورة وضع الجيش والمؤسسة الأمنية تحت الرقابة.

أهداف الدراسة :

إن لكل دراسة هدف أو غرض يجعلها ذات قيمة علمية، والهدف من الدراسة يفهم عادة على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة، والبحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية، وذات قيمة ودلالة علمية. والهدف من وراء هذا البحث هو فسح المجال للباحثين ولفت انتباههم لهذا الموضوع أكثر، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ _ تسليط الضوء على المهام الجديدة للمؤسسة العسكرية الجزائرية منذ نهاية الحرب الباردة والتي كانت مغلقة أمام الباحث لأسباب أمنية حيث يرى المشرفون عليها سرية تامة.
- ✓ _ التعرف على مدى فعالية إستراتيجية التكيف لمهام المؤسسة العسكرية الجزائرية التي تسعى إلى الحفاظ على أمن الدولة.

أهمية الدراسة :

يعد موضوع المؤسسة العسكرية من المواضيع الهامة في الوقت الراهن، كما يمثل قضية جوهرية لدى الدول ومحورا لاهتمام متخذي القرار. وهنا تنبع أهمية الموضوع إلى مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية منذ نهاية الحرب الباردة وذلك بادراك كل الجوانب التي ترمي إلى إقامة السلم والاستقرار في العالم.

حدود الإشكالية :

- الحدود الزمنية : تمت الدراسة خلال وبعد الحرب الباردة إلى الوقت الراهن.
- الحدود المكانية: تمت الدراسة في الجزائر.
- الحدود الموضوعية : تناولت الدراسة المتغيرات التالية :
  -المتغير المستقل : مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية.
  -المتغير التابع : متطلبات فترة ما بعد الحرب الباردة.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع البحث بالدراسة نجد:

1-دراسة خالد عمر بن قفة (2000م)، وهو كتاب بعنوان المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية، الذي تناول فيه موقفه المؤيد للمؤسسة العسكرية الجزائرية في الوقت الذي يطرح فيه غيره أسلوب أخر يقتضي بالضرورة الوقوف ضد بقاء الأنظمة العسكرية مسيطرة على زمام السلطة في بلادها. كما يقدم المراحل التي تطور فيها الجيش الجزائري، وأنه لا يمكن للجزائر أن تكون بدون قوتين: القوة العسكرية والدين الإسلامي. لذلك اكتشفنا أن الخلاف بين العسكريين والمثقفين له خلفيات تاريخية، وهنا يجب تصحيح العلاقة فلا يمكن للجزائر أن تكون قوية ما لم يعلن كلاهما عن وقوفه ضد الأخر وردم الهوة بين ما هو عسكري ومدني.

2-دراسة صالح قرفي، بالمقال المعنون الجذور التاريخية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية 1954-1962، في مجلة الجيش، (2012م)، وتناول فيه قيادة القاعدة الشرقية، وعملية تنفيذ مهام القاعدة وتحمل مسؤولياتها التاريخية أمام الولايات الداخلية من خلال الأسس الجديدة، التي حددت نشاط القاعدة وفقا لمهام ومسؤوليات القطاعات العملياتية، التي أوكلت إلى الفيالق الثلاثة، والتي تمركزت في القطاعات الحدودية.

3-دراسة مسلم بابا عربي(2005) تحت عنوان: الجيش والانتخابات في الجزائر (1991-2004)، وهو بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية-تخصص التنظيمات السياسية والإدارية. وتناول في هذه الدراسة دور المؤسسة العسكرية التي تعد في العديد من الأنظمة السياسية، مؤسسة مفتاحية في فهم تفاعلات المنتظم ككل، من كونها تركز اهتمامها على فهم خلفيات الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية في فترة معينة من تاريخ الجزائر. على اعتبار أن فهم هذا الدور يعتبر جزءا رئيسيا من مسار البحث عن حقيقة آليات عمل نظام الحكم في الجزائر.

المفاهيم الإجرائية:

*المؤسسة العسكرية: المؤسسة العسكرية أو الجيش هو مؤسسة تظم مجموعة من الأفراد المكونين عسكريا والمعروفين عموما باسم الجنود، وهو يتميز ببنية هرمية مع سلم ترتيب الرتب ووحدات القيادة. كما أنه وجد من أجل ضمان الأمن داخل وخارج التراب الوطني وحماية المواطن وممتلكاته في حالة وجود أخطار خارجية تهدد سلامة واستقرار

البلاد، وحفظ النظام داخله، ومنه يتجلى الهدف الذي لأجله تأسس، وهو تحقيق السلام عن طريق الدفاع عن المصالح الحيوية للأمة.[1]

*الجيش الوطني الشعبي: هي التسمية الرسمية التي أعطيت للجيش الجزائري منذ الاستقلال عام 1962. مكون من قيادات القوات البرية، البحرية والجوية، بالإضافة إلى قيادة عليا مكلف بإدارة وتجهيز وحدات الجيش للقتال. وقمة الهرم في القيادة العسكرية تعود إلى رئيس الجمهورية، دستوريا القائد الأعلى للقوات العسكرية ووزير الدفاع الوطني. كما أن الجيش الجزائري يشكل أحد القوات العسكرية الرئيسية في القارة الإفريقية، حوض البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي[2].

*الجيش الشعبي: هو اسم يطلق على الجيوش المنبثقة عن تطور العصابات خلال الحرب الثورية، وتتميز هذه الجيوش عن الجيوش التقليدية بأنها تمثل الشعب، وتدافع عن حقوقه. وتكون العلاقات داخل الجيوش الشعبية علاقات رفاق، ويكون الانضباط انضباطا طوعيا مبنيا على ارتفاع مستوى الوعي السياسي، وتطبق الجيوش الشعبية –بنسب متفاوتة– مبدأ الديمقراطية العسكرية، ويلعب المفوضون السياسيون بداخلها دورا كبيرا في السلم والحرب[3].

*العقيدة العسكرية: مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف الى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحدد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطني.[4] ويمكن تعريفها بأنها مصطلح عسكري عام لوصف أداء الوحدات والقوات خلال الحملات والعمليات والمعارك والاشتباكات العسكرية المختلفة، وتشكّل في الأساس خطوط عريضة ومقترحات عملية لتقديم إطار عمل قياسي موحّد داخل المؤسسة العسكرية الواحدة تساعد على إتمام المهام المختلفة أكثر من كونها مجرّد قوانين ونظريات جامدة، كما تهدف لتعزيز التفكير الإبداعي داخل المؤسسة العسكرية لإيجاد حلول غير نمطية في مواجهة المواقف القتالية المتعددة علاوة على إمدادها المؤسسات العسكرية بأساليب قيام القوات المسلحة بتنفيذ العمليات المختلفة ووضع دستور محدد يستخدمه القادة العسكريين وواضعي الخطط القتالية أثناء إدارتهم للمعارك[5].

1عميرة إسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009، ص ص (19-20).

2نبيل، الجيش الوطني الشعبي، على الموقع : http://futurdalger.7olm.org/t624-topic، تاريخ الاطلاع: 2015/05/22.

3عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت. ص 138.

4زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة(1991-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في فرع العالقات الدولية، تخصص دبلوماسية والتعاون الدولي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012، ص 14.

5 الموسوعة الحرة، العقيدة العسكرية، على الموقع:/http://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الاطلاع: 2015/05/22.

*الإرهاب: يعرفه لاروس: الإرهاب حركة سياسية عنيفة لأشخاص أوأقليات، ضد أشخاص، ممتلكات أومؤسسات ومجموع هذه الأعمال العنيفة (الفردية أو الجماعية)[1]. يرى البعض أن ظاهرة الإرهاب الدولي تطورت بشكل أصبحت معه قادرة للاستخدام كبديل للحروب التقليدية[2]، وبذلك التغيير في الفواعل التي تخوض الحرب والتي كانت في السابق الدول فقط، ومنه فقد تعددت محاولات إيجاد تعريف موحد لمفهوم الإرهاب وذلك بسبب تعدد المداخل المفاهيمية والأطر.

ويمكننا في هذا الصدد الاعتماد على تعاريف عديدة منها تعريف قاموس المفاهيم الأساسية، والذي عرفه على أنه: "استخدام العنف المقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو التهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السياح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات، يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة"[3].

*خدمة عسكرية: تعني تجنيد المواطنين الدين استوفوا شروط التجنيد المعلن عنها في القوات المسلحة، من أجل حماية الدولة والدفاع عنها، وذلك حسب شروط القانون.[4]

*القوات المسلحة: هي عماد الدفاع عن أمن دولها براً وبحراً وجواً. ويتم تشكيلها وتسليحها وتدريبها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تضعها الدولة. وتتكون القوات المسلحة في الدول الكبرى من عدة جيوش، وللدول الأصغر من جيش واحد. وفي كثير من الدول التي تمتلك جيشا كبيرا يقود قواتها المسلحة ضابط برتبة مشير وهي أعلى رتبة تمنح في القوات المسلحة. والعديد من الدول في العصر الحديث تفصل فصلاً واضحاً بين فئات القوات المسلحة العاملة في البر والبحر والجو، وبذلك تستقل التقسيمات إلى: جيش،القوات البحرية، القوات الجوية،حرس الحدود. ولكل منها رئاسة أركان مستقلة، وفي هذه الحالة يقود القوات المسلحة رئيس أركان مشتركة[5].

---

1 Grand Larousse Universel, Édition: Larousse Bordas, Paris, 1997, P.10156.

2أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إستراتيجية ومستقبليات، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2012م.ص11.

3غرهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. تر:مركز الخليج للأبحاث، الإمارات:مركز الخليج للأبحاث،2004م،ص330.

4وضاح زيتون، المعجم السياسي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص162.

5 النوميدي، القوات المسلحة، على الموقع: http://challala.algeriaforum.net/t186-topic، تاريخ الاطلاع: 2015/05/22.

الخطة:

- مقدمة:
- الفصل الأول: طبيعة وتاريخ تطور المؤسسة العسكرية الجزائرية منذ الثورة إلى الوقت الراهن
- المبحث الأول : طبيعة وتاريخ الجيش الجزائري في فترة 1954-1962.
  - المطلب الأول : المرحلة الأولى(1954-1956)
  - المطلب الثاني : المرحلة الثانية(1956-1958)
  - المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1958-1960)
  - المطلب الرابع: المرحلة الرابعة (1960-1962)
- المبحث الثاني : طبيعة وتاريخ الجيش الجزائري في فترة 1962-1989.
  - المطلب الأول: المرحلة الأولى:(1962-1965)
  - المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1965-1979)
  - المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1979-1989)
- المبحث الثالث : طبيعة وتاريخ الجيش الجزائري في فترة 1989-2014.
  - المطلب الأول: المرحلة الأولى:(1989-1992)
  - المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1992-1999)
  - المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1999-2014)
- الفصل الثالث: تقييم بين طبيعة المهام الأساسية للمؤسسة العسكرية الجزائرية خلال وبعد الحرب الباردة
- المبحث أول: طبيعة مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال الحرب الباردة
  - المطلب الأول: ظهور وتطور الخدمة الوطنية
  - المطلب الثاني: مهام الجيش في حماية الدولة من التدخل الأجنبي
- المبحث الثاني: طبيعة مهام الجديدة المؤسسة العسكرية الجزائرية بعد الحرب الباردة
  - المطلب الأول: مهام الجيش في مكافحة الإرهاب
  - المطلب الثاني: احترافية الجيش الجزائري
  - المطلب الثالث: التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة.

- ❖ المبحث الثالث: تقييم مدى نجاح إستراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع متطلبات نهاية الحرب الباردة
  - المطلب الأول: من حيث تحديث الجيش وعصرنته.
  - المطلب الثاني: من حيث تطوير وسائل الاتصال.
  - المطلب الثالث: من حيث تطوير الصناعات في مختلف القوات.
- ❖ الخاتمة

الفصل الأول

طبيعة تاريخ تشكل المؤسسة العسكرية الجزائرية منذ الثورة إلى الوقت الراهن

- تمهيد الفصل الأول.
- المبحث الأول : طبيعة وتاريخ الجيش الجزائري في فترة 1954-1962.
  - المطلب الأول : المرحلة الأولى(1954-1956)
  - المطلب الثاني : المرحلة الثانية(1956-1958)
  - المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1958-1960)
  - المطلب الرابع: المرحلة الرابعة (1960-1962)
- المبحث الثاني : طبيعة وتاريخ الجيش الجزائري في فترة 1962-1989.
  - المطلب الأول: المرحلة الأولى:(1962-1965)
  - المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1965-1979)
  - المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1979-1989)
- المبحث الثالث : طبيعة وتاريخ الجيش الجزائري في فترة 1989-2014.
  - المطلب الأول: المرحلة الأولى:(1989-1992)
  - المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1992-1999)
  - المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1999-2014)

خلاصة الفصل الأول.

تمهيد الفصل الأول:

إن دراسة المؤسسة العسكرية قد لا تكون في نظرنا دراسة مؤسسة على قواعد علمية صحيحة، لأنها من المواضيع الحساسة في الدولة. ولا يمكننا الحديث عن الوضع الجديد لها، دون الرجوع إلى تشكل وتاريخية هذه المؤسسة، التي قادت إلى بروز مؤسسة الجيش الوطني الشعبي. فهو سليل جيش التحرير الوطني، الذي حارب الجيش الفرنسي منذ اندلا ع الثورة، وبدأ مسيرة جديدة بعد الاستقلال نحوى بناء الوطن الذي تخرب بسبب الاستعمار، وجزء مهم من مناضلي جيش التحرير بقوا يزاولون مهامهم في بناء المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال. ولهذا نسعى في هذا الفصل العودة إلى الأصول التاريخية لبروز هذه المؤسسة، باستخدام المنهج التاريخي والوصفي الذي سيأخذ حيزا هاما من الدراسة لأجل الوصول إلى فهم الصيرورة التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية ومراحل تشكلها وتطورها.

❖المبحث الأول : الجيش الجزائري في فترة 1954-1962.

▪ المطلب الأول: المرحلة الأولى(1954-1956)

وتركز العمل فيها على تثبيت الوضع العسكري وتقويته، ومد الثورة بالمتطوعين والسلاح والعمل على توسيع إطار الثورة لتشمل كافة أنحاء البلاد. أما ردة فعل المستعمر الفرنسي فكانت القيام بحملات قمع واسعة للمدنيين وملاحقة الثوار1. فهذه العزيمة الكبيرة بعد أن كانت ملهمة الشعب في الصمود في وجه الاستعمار ومقاومته لقرابة نصف قرن، أدت إلى ظهور حزب نجم شمال إفريقيا في سنة 1926 بباريس ليليها في عام 1937 حزب الشعب الجزائري بالجزائر، الذي تغير بعد عامي 1946 و1947 ليصبح يحمل اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية. و أخيرا إنشاء جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في الفاتح نوفمبر 1954، للكفاح التحرري للمطالبة بحقوقه الشرعية: المتمثلة في إقامة دولة جزائرية مستقلة.2

تعود الإرهاصات الأولى لظهور جبهة التحرير الوطني في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 إلى استفحال الأزمة داخل حزب الشعب ثم في حزب الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، هذا الصراع الذي كان صراعا من اجل الزعامة والمسؤولية . وانه كان ضد المصلحة العامة للحزب. فهو كان ينادي بضرورة تحرير الجزائر بكل الوسائل بما فيها الوسيلة العسكرية والانتقال إلى العمل المسلح . ولهذا رأى كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ضرورة تصحيح المسار لأنهم تفطنا إلى خطورة الوجهة التي كان التطور العام للحزب يتجه اليه، وهي تكريس حالة الانشقاق داخل الحزب وتشتيت القاعدة، وانتقالهم إلى مرحلة متقدمة في عملية التحضير للعمل المسلح وذلك بعقد سلسلة من الاتصالات مع أعضاء المنظمة الخاصة التي أفضت إلى عقد اجتماع مجموعة ال22 فالنقاش الديمقراطي التشاوري الذي ساد الاجتماع أدى إلى بروز موقفين :

الموقف الأول : يدعو إلى الكفاح المسلح مباشرة كوسيلة وحيدة لتجاوز الأزمة

الموقف الثاني : لا يمانع في مبدأ الكفاح المسلح لكنه يرى ضرورة التريث حتى يحين الوقت المناسب [3]

ترأس هذا الاجتماع بالفعل الشهيد مصطفى بن بولعيد لتشكيل لجنة التحضير للثورة وكونها من ستة أعضاء ثم أضيف لهم أعضاء الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات في مصر وهم: احمد بن بلة، محمد خيضر، ايت احمد. بينما ورد عن السيد بن يوسف بن خدة أن لجنة الستة كانت تتشاور فقط مع البعثة الخارجية كما يرى من جانب أخر أن اللجنة المركزية كانت تأكد على الكفاح المسلح، غير أنها ترى تأجيله من أجل تحضير أفضل.[4]

1 مجهول، الاستقلال، مجلة الدركي، العدد 24، جويلية 2011، ص26.
2 أمال.ف.ش، ثورة القرن وأبطالها، مجلة الجيش، العدد 556، نوفمبر 2009، ص2.
3 إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني. الجزائر: دار هومة للطباعة النشر والتوزيع، 2007، ص ص (9-15).
4 زيبخة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني "جذور الأزمة". الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص79.

وبدأت لجنة الستة أعمال البحث والاتصال وإعداد أجهزة الثورة وذلك خلال شهر جويلية وأوت وسبتمبر 1954 في كامل مناطق البلاد. وكانت قوتهم من الرجال تناهز الثلاثة ألاف شخص. وتقرر بكتمان تام أن تنطلق الرصاصة الأولى للثورة في أول نوفمبر 1954 على الساعة الواحدة ليلا. كما تقرر في نفس اليوم الاسم السياسي للحركة الثورية التي أخذت بيدها مصير الجزائر وكان هذا الاسم هو جبهة التحرير الوطني ومع انطلاقة الثورة كان توزيع المهام بين القادة كالتالي :

1. عباس لغرور ومهمته التنسيق العام، والاتصال بمصطفى بن بولعيد لنقل الأسلحة وتلقي التعليمات.
2. أوغيد صلاح مهمته جمع الزمر وتنظيمها.
3. ابن عباس غزالي مهمته الإشراف العام والاتصال بالمجاهدين الذين ينبغي إعلامهم بصورة فردية.
4. سليم بوبكر وواجبه نقل بقية الأسلحة التي تستخدم في الهجوم والتي كانت مخزونة في منزلته[1].

ففي 19 جانفي 1955 قامت القوات الاستعمارية بعمليات واسعة النطاق لقمع الثورة التي عمت تقريبا كامل البلاد وردا على ذلك قام جيش التحرير بمساعدة الشعب بعدة عمليات ناجحة من أبرزها :هجوم الشمال القسنطيني يوم 20اوت 1955 وإبعادها العسكرية والسياسية .ومن أهداف هذا الهجوم كالتالي :

1. فك الحصار العسكري المضروب على الأوراس وذلك للسماح لمجاهدي هذه المنطقة بتنظيم أنفسهم وإعداد العدة.
2. تحطيم أسطورة الجيش الفرنسي الذي لا يقهر.
3. إثبات أن جيش التحرير الوطني ليس مجموعة قطاع طرق أو إرهابيين كما تدعي فرنسا – آنذاك – وإنما هو جيش منظم مقاوم للاحتلال من اجل تحرير البلاد.
4. اقناع الرأي العام الفرنسي والعالمي بأن الشعب الجزائري قد تبنى الثورة وقيادة التحرير وهو مستعد لتحرير البلاد مهما كلف الثمن غالبا من التضحيات.

أثر هذا الهجوم بشكل كبير على القوات الاستعمارية، حيث أفشل مخطط "جاك سوستيل" والضباط الفرنسيين في القضاء على الثورة كما أمر جيش التحرير بمقاطعة البضائع الأوروبية لتأخذ الحرب طابعا اقتصاديا أثر بقوة على الاقتصاد الفرنسي، وأبرز ما حققه هذا الهجوم تحقيق انتصار سياسي وهو إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة العاشرة عام 1955.كما أن الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها الثورة أدت إلى انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت1956، خاصة بعد التفاف الشعب حول الثورة ونتيجة للموقف الاستعماري من الثورة الذي صار في منتهى الوحشية، فكان لابد من إعادة النظر لتزويد جيش التحرير بهياكل تنظيمية تضمن استمرارية الثورة[2] .

1 صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002، ص ص (243-252).
2 نفس المرجع، ص ص (261-264).

▪ المطلب الثاني: المرحلة الثانية(1956-1958)

شهدت هذه المرحلة ارتفاع حدة الهجوم الفرنسي المضاد للثورة من أجل القضاء عليها..لذلك يذكر محمد بوضياف أن جبهة التحرير كانت منذ اندلاع الثورة والى غاية 1956 كيانا أو جسما موحدا. لكنها بعد مؤتمر الصومام أصبحت جبهة بأتم معنى الكلمة، فقدماء الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي، والعلماء دخلوا أجهزتها القيادية دون أن يفرطوا بجدية في ذاتيتهم[1]. إن قيادة الثورة الجزائرية لم تكن تسوي بين العمل العسكري، والتفكير في القضايا الاجتماعية والاقتصادية فقط، بل كان تركيزها أكبر على تجنيد كل الطاقات من أجل العمل العسكري. ويرى محمد حربي أن هذه الطريقة هي التي أدت بهم إلى تفضيل الجوانب التقنية المتعلقة بتثبيت وترسيخ وتوسيع الثورة المسلحة، على حساب الجوانب السياسية وبالتالي تفضيل بناء الجهاز العسكري على بناء حزب أو بناء الجهاز السياسي.[2] وفي معركة جبل بوزقزة شرق العاصمة (الولاية الرابعة) ظهرت وقائع معركة بوزقزة مابين 3-5 أوت 1957، التي بدأت بكمين نصبه الثوار أدى إلى مقتل 25من جنود العدو. وما لبث عن رد الفعل السريع والكثيف من العدو أن حول الكمين إلى سلسلة من الاشتباكات ثم إلى معركة حقيقية.3كما قدم طلب إعادة النظر في مبدأ أولوية السياسي على العسكري من طرف كريم بلقاسم، حيث طالب بتعويض هاذين المبدأين بمبدأ الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة[4]. كما أن اخطر القرارات التي اتخذتها نخبة التنسيق والتنفيذ التي شكلت رسميا خلال مؤتمر الصومام، قرار الإضراب العام لمدة أسبوع في الجزائر في فترة مابين 28جانفي و4فيفري 1957، وهو القرار الذي ترتب عنه خروج اللجنة من التراب الوطني، لذلك وضعت نفسها أمام امتحان عسير يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج. والوحيد الذي رفض الخروج من المجموعة هو العربي بن مهيدي، الذي ظل وفيا للمبادئ التي صادق عليها المؤتمر حين صرح في أخر اجتماع عقدته اللجنة في 15 فيفري 1957 أنه يفضل الموت في ساحة المعركة حتى يكون وقودا جديدا وكافيا لثورة لن تتوقف حتى تسترجع الجزائر سيادتها ودفع حياته ثمنا لهذا القرار[5].

▪ المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1958-1960)

كانت هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت فيها الثورة الجزائرية، إذ قام المستعمر الفرنسي بعمليات عسكرية ضخمة ضد جيش التحرير الوطني. أما رد جيش التحرير فقد كان خوض معارك عنيفة ضد الجيش

1 ابراهيم لونيسي، نفس المرجع، ص 27.
2 نفس المرجع، ص ص (27-31).
3 محمد عباس، نصر بلا ثمن "الثورة الجزائرية 1954-1962".الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007، ص363.
4 ابراهيم لونيسي، نفس المرجع، ص ص (49-50).
5 نفس المرجع، ص ص (83-84).

الفرنسي واعتمد خطط توزيع القوات على جميع المناطق من أجل إضعاف قوات العدو المهاجمة، وتخفيف الضغط على بعض الجبهات، بالإضافة إلى فتح معارك مع العدو من أجل إنهاكه واستنزاف قواته وتحطيمه[1]. واستمر الجهاد واقسم المجاهدون أن يكونوا جنود في سبيل الله وعزة الإسلام والوطن، وتؤكد هذه الحقيقة الوثيقة التاريخية بجريدة المجاهد، بتاريخ 1958/8/28 تحت عنوان (اقسمنا أمام الله أن نكون جنود التضحية)[2]. وفي 19سبتمبر 1958 تم إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة السيد فرحات عباس، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه الحكومة هي الممثل الشرعي والناطقة باسم الشعب الجزائري والمسؤولة عن قيادة الثورة سياسيا وعسكريا وماديا.

وفي نوفمبر 1958 شن جيش التحرير الوطني هجوما على الخط المكهرب على الحدود التونسية، كما خاض مع الجيش الفرنسي معارك عنيفة وبطولية في مختلف أنحاء الجزائر.. وعلى الصعيد السياسي، طرحت قضية الجزائر في الأمم المتحدة وفي مؤتمر الشعوب الأفريقية ب(أكرا)، ولاقت التضامن والدعم الكاملين والتأييد المطلق لها.وفي ديسمبر من نفس السنة القي الجنرال ديغول خطابا في الجزائر العاصمة أشار فيها إلى الشخصية الجزائرية. وقد تم في شهر جانفي 1960 تشكيل أول هيئة أركان للجيش الجزائري الذي كان متمركزا على الحدود الجزائرية وتم تعيين العقيد هواري بومدين أول رئيس للأركان لهذا الجيش.

- المطلب الرابع: المرحلة الرابعة (1960-1962)

خلال هذه الفترة الهامة والحاسمة من حرب التحرير تصاعد النضال الجماهيري تحت قيادة الجبهة، وقد تجسد ذلك في مظاهرات 11ديسمبر1960[3]، التي جاءت استجابة لنداء جبهة التحرير وردا على الغطرسة الاستعمارية، وأكدت للعالم على عدالة القضية الجزائرية، حيث استنكر القمع المسلط على الشعب الجزائري وتزايد الضغط الخارجي على فرنسا[4]. وتم خلال هذه الفترة عقد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني في مدينة طرابلس في ليبيا 1961. أما على الصعيد السياسي، فقد عقدت الدورة 16 للأمم المتحدة سبتمبر1961 وفيفري1962، وعقدت ندوة حول إيقاف القتال في ايفيان من7 الى 18مارس1962، تدارست الوفود خلالها تفاصيل الاتفاق، وكان الانتصار حليف وجهة نظر جبهة التحرير وتوقف القتال في 19مارس بين الطرفين. وتحدد يوم الأول من جويلية لإجراء استفتاء شعبي، فصوت الجزائريون جماعيا لصالح الاستقلال وبذلك تحقق الهدف السياسي والأساسي الأول لحرب التحرير، بعد أن دفع الشعب الجزائري ضريبة الدم غالية في سبيل الحرية والاستقلال. وبعد أن استمرت الحرب أكثر من سبعة سنوات سقط خلالها ما يقارب من مليون ونصف مليون شهيد.[5]

1 مجلة الدركي،نفس المرجع، ص26.
2 صالح فركوس، نفس المرجع، ص 270.
3 مجلة الدركي، نفس المرجع، ص26.
4 صالح فركوس، نفس المرجع، ص278.
5 مجلة الدركي، نفس المرجع، ، ص ص(26-27).

❖المبحث الثاني : الجيش الجزائري في فترة 1962-1989

▪ المطلب الأول: المرحلة الأولى:(1962-1965).

في بداية الاستقلال رضي الجيش لاعتبارات عدة، بوجود حليف له في الحكم، بيد أنه ومع تزايد دوره في بناء الدولة وتحمله لمسؤوليات كبرى في إقرار النظام أصبح يطمح للإنفراد بالسلطة وممارستها بصفة مباشرة، وفي الاتجاه المعاكس كانت مؤسسة الرئاسة تسعى جاهدة إلى تقويض دور الجيش المتعاظم، بغية إبعاده عن الحكم والتخلص من ضغطه المتزايد وثقله الذي أصبح عائقا حقيقيا أمام الطموحات السلطوية للرئيس. والحقيقة أن هذا الصراع كان قد بدأ منذ الاستقلال، حيث ركز بومدين وزير الدفاع على وحدة الجيش واستغل مختلف التمردات المسلحة لتقوية نفوذه، فبين 1963 و1964 سعى بومدين إلى بناء جيش موحد ومتجانس تحت قيادته لأنه أدرك جيدا أنه في ظل حالة الضعف التي تشهدها القوى المختلفة، الجيش كان القوة الوحيدة القادرة على إدارة وتسيير البلاد و ضمان السلطة[1].

وتميزت هذه الفترة بالأحداث التالية[2] :

1/ انتخاب الجمعية التأسيسية لأحمد بن بلة رئيسا للجمهورية.

2/استمرار الصراعات الشخصية على السلطة التي كادت أن تجر الجزائر إلى حرب أهلية لولا خروج الشعب في مظاهرات عفوية ضد هذا الصراع.

3/الخلافات الحدودية مع المغرب.

4/ صدور أول دستور في 1963/9/8 وميثاق الجزائر في أفريل 1964. 5/الانخراط في المنظمات الدولية الأمم المتحدة والجامعة العربية في 1962 والمؤتمر الإسلامي في 1969.

▪ المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1965-1979)

بالرغم من الأعمال الجليلة التي قام بها جيشنا على المستوى الوطني، فقد تقاسم أعباء المصير المشترك مع الأشقاء العرب بعد نكسة 05 جوان 1967 اثر العدوان الإسرائيلي على مصر، حيث هب الجيش الوطني الشعبي لنجدتها. وتحركت الطلائع الأولى إلى ارض المعركة، فحطت أول طائرة عسكرية جزائرية في مطار القاهرة يوم 06 جوان1967 ثم وصل بعد ذلك بقليل لواء بري،التحق بالخط الأول للجبهة. وعندما استعاد الجيش المصري أنفاسه، وبدأت حرب الاستنزاف كان أفراد الجيش في الطليعة في جبهة القتال، فلبوا بلاءا حسنا واستبسلوا استبسالا نادرا، رغم عدم تكافؤ الإمكانيات بينهم وبين العدو. ونفس الموقف المشرف سجله الجيش الوطني الشعبي في حرب اكتوبر1973. فبالرغم من طابع السرية المفاجأة التي اتسمت بهما

1 مسلم بابا عربي، الجيش والانتخابات في الجزائر (1991-2004). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر،2005. ص55.

2 بن مسعود جمال، تطور الجزائر (1962 – 2004). على الموقع :
http://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-1317.html ، تاريخ الاطلاع :2015/03/30.

حرب 06 أكتوبر 1973 ضد إسرائيل على الجبهتين المصرية والسورية، إلا أن هذا لم يمنع الجزائر من نصرة الأشقاء في مصر وسوريا حيث احتلت المرتبة الثانية بعد العراق من حيث الدعم العسكري الذي قدم لهذه الحرب .وتماشيا مع التطورات التنظيمية والتقنية التي تعرفها الجيوش العالمية، كان حرص القيادة دوما على تحديث قواتنا المسلحة وعصرنتها حتى تكون في مستوى المهمة الوطنية المقدسة المنوطة بها. وذلك إبتداء من سنة 1976، حيث أصبحت وحداتنا مجهزة بآليات ممكننة، ومن ثم يمكن القول بأن عصرنة الجيش قد بدأت من هذا التاريخ مع إدخال وسائل قتال متحركة[1].

وتميزت هذه المرحلة بما يلي[2]:

1. الانقلاب العسكري بقيادة وزير الدفاع هواري بومدين ضد الرئيس بن بلة في 19/6/1965وعرف بالتصحيح الثوري
2. إنشاء مجلس الثورة كسلطة عليا في البلاد باسم الشرعية الثورية.
3. بناء هياكل الدولة ومؤسساتها المنتخبة كالمجالس البلدية في 1967 والولائية في 1969 والمجلس الشعبي الوطني في 1977 .
4. صدور الميثاق الوطني وثاني دستور في 1976 وانتخاب بومدين رئيسا للجمهورية في ديسمبر 1976.
5. عقد المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز في 1973، والمشاركة في الحروب العربية 1968 و1973ودعم القضية الفلسطينية والصحراء الغربية وحل المشاكل الدولية (إيران والعراق في 1975، وبانغلاديش وباكستان) ،وخطاب هواري بومدين في الدورة الطارئة لهيئة الأمم المتحدة عام 1974.

1 وزارة الدفاع الوطني، تاريخ الجيش. على الموقع: http://www.mdn.dz/site_principal/#undefined، تاريخ الاطلاع: 2015/03/30.

2 بن مسعود جمال، نفس المرجع.

▪ المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1979-1989)

بعد تسلم الشاذلي بن جديد السلطة في الجزائر عام 1979 بدأت محاولاته لتطبيق خطته الخمسية التي كانت تهدف إلى إنشاء قواعد للاقتصاد الحر في الجزائر والنهوض بالمستوى الاقتصادي المتعثر. وإجراء تعديلات على سياسة الحكومة، هذه التعديلات اعتبرت من قبل مما يوصفون اليوم بإتباع منهج الإسلام السياسي بأنها تنازلات تهدد الهوية القومية للجزائر[1]. وكان هذا بعد وفاة بومدين في 1978/12/27، وتولي رئيس المجلس الوطني رابح بيطاط رئاسة الدولة لمدة 40 يوما[2].وفي عام 1982 طالب التيار الإسلامي السياسي علنا بتشكيل حكومة إسلامية ومع ازدياد أعمال العنف تدخل الجيش وقام بحملة اعتقالات واسعة حيث تم اعتقال أكثر من 400 ناشط من التيار المتبني لفكرة الإسلام السياسي. ولكن الحكومة بدأت تدرك ضخامة وخطورة حجم هذا التيار فقامت بافتتاح واحدة من أكبر الجامعات الإسلامية في العالم بولاية قسنطينة في عام 1984 وفي نفس السنة تم إجراء تعديلات على القوانين المدنية الجزائرية.

لكن الاقتصاد الجزائري استمر بالتدهور في منتصف الثمانينيات، ومما ضاعف من حجم الأزمة انخفاض أسعار النفط في عام 1986 من 30 دولارا للبرميل إلى 10 دولارات وكان الخيار الوحيد أمام الرئيس للخروج من الأزمة هو تشجيع القطاع الخاص بعد فشل الأسلوب الاشتراكي في حل الأزمة. و هذه التغييرات جعلت البعض في الشارع الجزائري يحس بأن الحكومة تظهر لامبالاة بمشاكل المواطن البسيط، فتصاعد الغضب في قطاعات واسعة من الشارع الجزائري.

وفي أكتوبر 1988 بدأت سلسلة من إضرابات طلابية وعمالية والتي أخذت طابعا عنيفا بصورة تدريجية وانتشرت أعمال تخريب للممتلكات الحكومية إلى مدينة عنابة والبليدة ومدن أخرى فقامت الحكومة بإعلان حالة الطوارئ، وقام الجيش باستعمال القوة وتمكن من إعادة الهدوء في 10 أكتوبر بعد أحداث عنيفة أدت إلى قتل حوالي 500 شخص واعتقال حوالي 3500 شخص. وسميت هذه الأحداث من قبل البعض "بأكتوبر الأسود" كما يصفها البعض الآخر ب"انتفاضة أكتوبر". بعد ذلك قام عباسي مدني وعلي بلحاج بتأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مارس 1989 بعد التعديل الدستوري وإدخال التعددية الحزبية.[3]

1 رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة..الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"،أوراق كارنيغي. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . العدد الثالث (جانفي 2008)، ص 2.
2 بن مسعود جمال، نفس المرجع.
3 رشيد تلمساني، نفس المرجع، ص ص (2-4).

❖ المبحث الثالث : الجيش الجزائري في فترة 1989-2014.

▪ المطلب الأول: المرحلة الأولى:(1989-1992)

العشرية السوداء في الجزائر صراع مسلح بين النظام الجزائري القائم وفصائل متعددة وصفت بأنها تتبنى أفكار موالية للجبهة الإسلامية للإنقاذ والإسلام السياسي. منها الجماعة الإسلامية المسلحة، والحركة الإسلامية المسلحة، والجبهة الإسلامية للجهاد المسلح، والجيش الإسلامي للإنقاذ وهو الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وبدأ الصراع في يناير عام 1992 عقب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991 في الجزائر والتي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا مؤكدا مما حدا بالجيش الجزائري التدخل لإلغاء الانتخابات التشريعية مخافة من فوز الإسلاميين فيها.

بدأت الجبهة تلعب دورا بارزا في السياسة الجزائرية وتغلبت بسهولة على الحزب الحاكم، جبهة التحرير الوطني الذي كان الحزب المنافس الرئيسي في انتخابات عام 1990 مما حدى بجبهة التحرير الوطني إلى إجراء تعديلات في قوانين الانتخابات وكانت هذه التعديلات في صالح الحزب الحاكم فأدى هذا بالتالي إلى دعوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى إضراب عام وقام الشاذلي بن جديد بإعلان الأحكام العرفية في 5 يونيو 1991 وتم اعتقال عباسي مدني وعلي بلحاج. كان الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات أمرا غير مقبول لدى كبار رجال قيادات الجيش في الجزائر حيث قام رجال في الجيش بإجبار الشادلي على إلغاء النتائج لكنه رفض لأنه وعد شعبه بأن تكون النتائج من اختيار الشعب1.ومن هنا بدأت المؤسسة العسكرية بالتدخل في الشؤون السياسية، وتعتبر أنها لها رسالة اجتماعية ووظيفة سياسية خارج نطاق مسؤولياتها2.فأجبر على الاستقالة في 11 يناير 1992 وجلبوا محمد بوضياف الذي كان يعيش في المغرب بعيدا عن صراعات السلطة ليكون رئيس المجلس الأعلى للبلاد وتم اعتقال 5000 من أتباع الجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب المصادر الحكومية بينما يؤكد الجبهة إنه تم اعتقال 30,000 من جماعتهم ونقلوا إلى سجون في الصحراء الكبرى وقامت منظمة العفو الدولية بالإشارة إلى الكثير من الانتهاكات في حقوق الإنسان خلال تلك الفترة.

وفي 4 مارس 1992 قامت الحكومة بإلغاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي مرخص، أعتبر أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين لم تطلهم يد الاعتقال تصرفات الجيش بمثابة إعلان حرب على الجبهة وقرروا البدأ بحرب عصابات بكل وسيلة متوفرة لهم، وانظم إلى الجبهة فصائل أخرى كانت تنتهج مبدأ الإسلام السياسي. وزاد الوضع تأزما بعد اغتيال محمد بوضياف في 29 جوان 1992 الذي كان أمل الجيش في إعادة الهدوء للبلاد

1 رشيد تلمساني، نفس المرجع، ص5.
2 عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2005.ص80.

لكونه رمزا من رموز تحرير الجزائر. وتم اغتياله على يد أحد أعضاء فريق حمايته والذي وصف بكونه "متعاطفا مع الإسلاميين". ثم أخذ الصراع منعطفا خطيرا وهو استهداف الرموز المدنية للحكومة والمدنيين[1].

- المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1992-1999)

بعد توقيف المسار الانتخابي تدهور الوضع الأمني في الجزائر,وانتشرت مظاهر العنف السياسي خاصة بعد اقترانها بتأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ممّا أدخل الجزائر في دوّامة الصّراع بين النّظام السّياسي من جهة والمعارضة الإسلامية من جهة ثانية، وتصاعدت حدّة أعمال العنف والمجازر الجماعية الّتي باتت تحدث كلّ يوم في أنحاء الوطن.

وفي عهدة الرئيس اليمين زروال بدأت مرحلة جديدة ومعقدة من مراحل العنف والمواجهة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية من جهة والجبهة الإسلامية للإنقاذ من ناحية ثانية. حيث تم إنشاء لجنة الحوار الوطني عشية نهاية المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للدولة في بداية 1994. وفي بداية جانفي 1994 انعقدت ندوة الوفاق الوطني وشرع زروال في حوار سريع مع مختلف الأحزاب السياسية خاصة الفاعلة منها لإيجاد مخرج للأزمة.

بفشل ندوة الحوار الوطني تحولت آمال الشعب الجزائري في رؤية جزائر يعمها السلم والاستقرار إلى آلام وأحزان، زادت من حدتها التفجيرات التي وقعت في مقبرة الشهداء في ولاية مستغانم. كما أصدر النظام الجزائري قانون التوبة أو الرحمة رقم 12/95 الصادر في 25 فيفيري 1995 ، المتضمن تدابير الرحمة والقواعد والشروط والكيفيات المطبقة على الأشخاص المتابعين بجرائم الإرهاب أو التخريب الذين سلموا أنفسهم تلقائيا للسلطات المختصة وأشعروها بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي. غير أن هذا القانون لم يحدد تسوية شاملة للأزمة. كما ظهر توجه آخر يسمى "التقويم الوطني" الذي تبنّاه الرئيس اليمين زروال حيث تتلخص خطوات التقويم الوطني في إجراء انتخابات رئاسية تعددية.2. بدأت الميليشيات الموالية للحكومة بالازدياد والانتشار وكانت هذه الميليشيات عبارة عن مدنيين تم تدريبهم وتزويدهم بالأسلحة من قبل الجيش. وفي 11 سبتمبر 1999 فاجأ اليمين زروال العالم بتقديم استقالته ونظمت انتخابات جديدة في الجزائر، وتم اختيار عبد العزيز بوتفليقة رئيسا في 15 أفريل 1999 وحصل إستنادا إلى السلطات الجزائرية على 74% من الأصوات إلى أن بعض المنافسين إنسحبوا من الانتخابات بدعوى عدم نزاهة الانتخابات.3

وبعد فوز"عبد العزيز بوتفليقة" برئاسيات 15 أفريل 1999، بأغلبية مطلقة ومشاركة كبيرة ،أعطى بوتفليقة تسمية جديدة للمصالحة، فأصبحت تحمل تسمية "الوئام المدني"، حيث أعلن الرئيس في برنامجه الانتخابي عن

1 رشيد تلمساني، نفس المرجع، ص6.
2 نبيل بوبيبة، فترة حكم بوتفليقة. على الموقع : etudiantdz.net/vb/t34657.html، تاريخ الاطلاع : 2012/01/14.
3 رشيد تلمساني، نفس المرجع، ص7.

أولويات ثلاث هي : إحلال السلام، الوئام المدني، وإعادة الاعتبار للجزائر على الساحة العربية والإفريقية والدولية، لقد استطاع بوتفليقة في بداية عهدته أن يجمع كل القوى والتيارات الوطنية المحافظة والإسلامية وحتى الاستئصالية التي كانت ترفض فكرة الحوار الوطني والمصالحة. فاستطاع الرئيس أن يجسد فكرة المصالحة بإصدار قانون الوئام المدني كإطار شرعي لمعالجة العنف السياسي وصولا إلى عفوه الشامل عن كل أفراد الجيش الإسلامي، وبعض الجماعات المسلحة التي قبلت الهدنة بمحض إرادتها.فقد حاول الرئيس إعادة الأمن والاستقرار، وإيجاد مكانة للجزائر على المستوى الجهوي والإقليمي، هذه الإستراتيجية تكون كفيلة بإعطائها دور ومركز قوي في النظام العالمي[1]. وذلك للحد من الإرهاب الإسلامي على نطاق واسع ودون استخدام أساليب تتنافى مع سيادة القانون[2].

▪ المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1999-2014)

أقلعت الفترة الانتقالية الرابعة بوصول عبد العزيز بوتفليقة إلى رئاسة الجمهورية والمصالحة الوطنية وعودة السلام، كانتا تشكلان الموضوعة المركزية في برنامج، خلال حملته الانتخابية الرئاسية. ومن الواضح أن التشكيل المتأخر للحكومة والفشل المبكر للقانون حول الوئام المدني تظهر هيمنة الاستئصاليين داخل السلطة3.

وبمقتضى هذا القانون يتمتع أعضاء الجماعات المسلحة الذين سلموا أنفسهم للسلطات خلال ستة أشهر بدءا من 13 ماي 1999، فلا يمكنهم الاستفادة من تخفيف العقوبات أو الإعفاء من المتابعات القضائية، ومن تم يعاملون بموجب المواد العادية في القوانين الدائمة، كما ينص القانون على أنه بوسع الراغبين في تسليم أنفسهم بموجب قانون الوئام المدني الحضور أمام السلطات المختصة سواء العسكرية أو المدنية أو الإدارية أو القضائية التي ستقرر ما إذا كان الشخص سيعفى من المتابعة القضائية أم سيقدم للمحكمة، ويشمل القانون على مواد خاصة بالوضع رهن الإرجاء، الذي يطبق بصورة اختيارية. ولهذا الغرض تؤسس في كل ولاية لجنة إرجاء يرأسها النائب العام المختص إقليميا، وتضم ممثلا عن وزير الدفاع الوطني، وممثل عن وزير الداخلية وقائد مجموعة الدرك الوطني للولاية ورئيس الأمن الولائي، ونقيب المحامين أو ممثله المؤهل.

كما أصدر الرئيس بوتفليقة المرسوم الرئاسي رقم 2000 /03، الصادر في 10 جانفي 2000 ، والذي لم يتضمن أي استثناء عندما منح الإعفاء من المتابعة القضائية للأشخاص المنتمين إلى المنظمات التي قررت بصفة تلقائية وإرادية إنهاء أعمال العنف، ووضعت نفسها تحت تصرف الدولة كليا، والملحقة أسماؤها بأصل هذا المرسوم، لكن ملحق هذا المرسوم الذي يحتوي على أسماء المستفيدين من هذا العفو لم ينشر.4

---

1 نبيل بويبية، نفس المرجع.

2 Khlaled nezzar et mohamed maarifa. , L'ARMEE ALGERIENNE FACE A LA DESINFORMATION, 5 juillet 2002. P1.

3 عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001. ص248.

4 نبيل بويبية، نفس المرجع.

اعتمد الرئيس بوتفليقة سلوب المرحلية والتدرجية في معالجة الأزمة الجزائرية، حيث أن مشروع "الميثاق من أجل السلم والمصالحة" يمكن اعتباره امتداداً لقانون الوئام المدني وقانون الرحمة، الذي حاول معالجة الأزمة الجزائرية بإقرار عفو عن الجماعات المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ.1

وبعد فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعهدة ثانية في رئاسيات 8 أفريل 2004 دخل مطلب المصالحة الوطنية ضمن برنامج الحكومة، وصادق عليه النواب في البرلمان بغرفتيه بعدها، فإذا كان قانون الرحمة والوئام المدني قد ركز على حاملي السلاح، فان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، جاء محاولا علاج العديد من الملفات ومنها:

– ملف حاملي السلاح– ملف المفقودين – ملف عائلات الإرهابيين – ملف المتورطين في دعم الإرهاب – ملف ضحايا المأساة الوطنية.2

دخلت المصالحة الوطنية حيز التنفيذ يوم الأربعاء 29 فيفري 2006، أي بعد 05 أشهر من استفتاء 29 سبتمبر 2005 المتعلق بالسلم والمصالحة الوطنية بعد أن حددت الإجراءات التطبيقية لتنفيذ أحكامه ، ومن خلال ذلك أعطت السلطات العمومية تعليمات إلى سفارات الجزائر بالخارج وكل المصالح القنصلية إضافة إلى النواب العامين ووكلاء الجمهورية، ومصالح الدرك الوطني تعليمات لاستقبال المسلحين أو عناصر شبكات الدعم والإسناد3. وأتبع الميثاق بإعلان الحكومة مراسيم "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، الذي مكّن ضحايا المأساة الوطنية من الحصول على التعويضات المادية نظير ما أصابهم من خسائر مادية ومعنوية، حيث رصد الرئيس بوتفليقة غلافا ماليا بأكثر من22 مليار دينار جزائري، صرف منها 66 مليار دينار كتعويضات لأسر المفقودين الذين يبلغ تعدادهم 8023مفقودا، ناهيك عن تعويض أسر الضحايا الذين تجاوزت أعدادهم 200 ألف حسب التصريحات الرسمية[4].

الاستعداد لإعلان وإقرار مشروع العفو الشامل عن الإرهابيين في الجزائر ودعوتهم جميعا بلا استثناء للنزول من الجبال للاندماج في المجتمع دون ملاحقات حيث سيكون هذا المشروع متقدما بكل الاعتبارات عن جميع مبادرات السلم الأهلي في الجزائر سواء قانون التوبة أو الوئام المدني أوالسلم والمصالحة التي سطرها في نهاية عام2005 باستثناء ثلاث فئات من الإرهابيين فلم تؤتي ثمارها بعد.[5] وبدا الرئيس الجزائري صريحا مع مواطنيه، حين قال

1 مجهول ، "الجزيرة"، قراءة مشروع "الميثاق من أجل السلم والمصالحة"، على الموقع : www.aljazeera.net/NR/exeres/A6EBB78C-8A00-42A5-B772-58AB277CA00F.htm. تاريخ الاطلاع :2012/01/14.

2 نبيل بويبة، نفس المرجع.

3 مرسوم رئاسي رقم 278/05 المؤرخ 09 رجب 1426، الموافق ل 14 غشت 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفاء المتعلق بالمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005.

4 "الجزيرة"، قراءة مشروع "الميثاق من أجل السلم والمصالحة"، نفس المرجع.

5 اشرف العشرى، برغم تعهدات بوتفليقة بسرعة إقراره...الجزائر تتراجع عن مشروع العفو الشامل عن إرهابيي القاعدة، المصدر : الأهرام اليومي. على الموقع :digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=2671&eid=977 . تاريخ الاطلاع: 2012/01/20.

بثقة:"في حالة تزكية الشعب الجزائري لي، فإنّ فترتي الرئاسية المقبلة ستكون مقترنة بعودة السلم النهائي في البلاد" ملفتا إلى أنّه سوف يتابع سياسة المصالحة مهما كلفه ذلك[1].

أثار مرسوم العفو الشامل جدلا واسعا خاصة على مستوى السلطة حيث دافع رئيس الوزراء أحمد أويحي عن خيار القضاء على الإرهاب باستخدام القوة العسكرية، مبرّرا هذا الخيار الاستئصالي للإسلاميين المتشدّدين، بأنّه يتبنّى مقاربة رئيس الجمهورية الذي أمر بمحاربة الإرهاب باعتباره القاضي الأول في البلاد ووزير الدفاع الوطني، حيث أنّ الاستفادة من تدابير المصالحة الوطنية قد انتهت آجالها، ولم يعد هناك مبرّر لمن لا يزالون في الجبال لاستمرارهم في مواصلة العنف المسلح. في حين عبّر عبد العزيز بلخادم عن اقتراب التعريف الذي يتبناه حول العفو الشامل من محتوى مبادرة" العقد الوطني "في روما سنة 1995، بما يعني أنّه لا يستثني نشطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة من استفادتهم من مبادرة العفو الشامل، فوزير الدولة عبد العزيز بلخادم يقرّ بأنّ استتباب السلم في البلاد يتطلب تصالح أبناء الجزائر مع بعضهم البعض، وتصالح الجزائر مع أبنائها، لمواصلة مسار البناء الوطنيّ في ظلّ حكم الرئيس بوتفليقة. من جهته، يرى عبد الحميد مهري الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني، أنّ المصالحة الوطنية جزء من الأزمة السياسية التي تعرفها البلاد، وأنّها مرتبطة أصلا بمسألة الإصلاح السياسيّ، قائلا: "إنّ بناء الدولة كما تصوّرها الجزائريون أثناء الثورة الجزائرية، دولة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، هو حلم لم يتحقّق، بسبب الابتعاد عن هذا التصوّر الراسخ في ضمير المجتمع الجزائريّ، قائلا: "إن هدف الاستقلال كان يجمع حوله جميع الجزائريين، في حين أنّ بناء الدولة لم يكن يحتاج إلى كلّ الجزائريين، ومن هنا دخل الإقصاء بدل الجمع كعامل أساسي في بناء الدولة الجزائرية". أما الحقوقيون، فيرون أنّ القرارات الانفرادية للسلطة بخصوص العفو الشامل وغيره من القضايا السياسية وعلى رأسها مسألة حقوق الإنسان، لن تمنعهم من مواصلة المطالبة بضمان دورهم في مناقشة المبادرة والمساهمة في إعدادها، لذلك فهم مستمرّون في مطالبة الحكومة بإشراكهم في مناقشة المشروع قبل تقديمه للشعب الجزائري[2].

وفي الأخير وبعد سرد تاريخ وتشكل المؤسسة العسكرية الجزائرية نرى بأن السلطة السياسية في الجزائر أحست بأن الأوضاع الداخلية قد استقرت بعد الخروج من أزمة العشرية السوداء، فانكبت المؤسسة العسكرية على التركيز بالشأن الداخلي للمؤسسة، وذلك بإعطاء ديناميكية جديدة للعقيدة العسكرية لتواكب التطورات الحاصلة على الساحة السياسية بما يتماشى مع متطلبات المرحلة دون المساس بثوابت الأمة الجزائرية الراسخة.

1 كامل الشيرازي، بوتفليقة: الإستفتاء طريق العفو الشامل .تاريخ التأليف: الإثنين 6 أبريل2009 .على الموقع: www.elaph.com/Web/Politics/2009/4/426991.htm. تاريخ الاطلاع:2012/01/14.

2 عصام بن الشيخ،"الفرص و القيود:ترقية مشروع« المصالحة الوطنية » بالجزائر إلى« عفو شامل» "،جريدة العرب الأسبوعي،2009/10/03.

خلاصة الفصل الأول:

تمكن الجيش الوطني الشعبي في فترة وجيزة أن يبني نفسه بفضل قيادة حكيمة كان لهام الدور الفعال في بناء وتكوين هذه المؤسسة، وتشير الوقائع التي تم التطرق لها في الفصل على أن تلك الجهود كان لها الأثر في تطوير الدولة.

فالجيش التحرير الوطني لم يؤسس بمرسوم أو قرار فوقي، بل خرج من رحم المعاناة التي ألمت بالشعب الجزائري جراء الاستعمار الفرنسي، وكذا الظروف المحيطة بالثورة والإستراتجية التي اعتمدتها لبلوغ هدفها المتمثل في الاستقلال الوطني .فتكون جيش التحرير الوطني من عناصر مؤمنة بالكفاح المسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتحمل مسؤولية أمن البلاد

الفصل الثاني

" تقييم طبيعة المهام الأساسية للمؤسسة العسكرية الجزائرية خلال وبعد الحرب الباردة"

- **تمهيد الفصل الثاني.**
- **المبحث أول: طبيعة مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال الحرب الباردة.**
  - **المطلب الأول: ظهور وتطور الخدمة الوطنية.**
  - **المطلب الثاني: مهام الجيش في حماية الدولة من التدخل الأجنبي.**
- **المبحث الثاني: طبيعة مهام الجديدة المؤسسة العسكرية الجزائرية بعد الحرب الباردة.**
  - **المطلب الأول: مهام الجيش في مكافحة الإرهاب.**
  - **المطلب الثاني: احترافية الجيش الجزائري.**
  - **المطلب الثالث: التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة.**
- **المبحث الثالث: تقييم مدى نجاح إستراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع متطلبات نهاية الحرب الباردة.**
  - **المطلب الأول: من حيث تحديث الجيش وعصرنته**
  - **المطلب الثاني: من حيث تطوير وسائل الاتصال العسكرية.**
  - **المطلب الثالث: من حيث تطوير الصناعات العسكرية الوطنية.**
- **خلاصة الفصل الثاني.**

تمهيد الفصل الثاني:

قد تتنوع مهام الجيوش حسب الظروف العامة للبلاد، إذ يمكن أن يكون جيشا محاربا ومقاتلا في زمن اللاسلم، واعتباره مؤسسة عسكرية صارمة معدة لمهام الدفاع، كما يمكن أن نجد كذلك في زمن السلم كهيئة شعبية تساهم في البناء والتشييد. وترتبط المؤسسة العسكرية في معظم دول العالم، إن لم تكن جميعها بوزارة الدفاع إحدى مكونات السلطة التنفيذية للدولة، حيث حيث تظم جميع القطاعات والإدارات المختصة بممارسة المهام المختلفة. ومن هنا تعتبر المؤسسة العسكرية من أهم الأجهزة، كما تحظى بمكانة هامة سواء في القديم أو الحديث. بالإضافة إلى إختلاف الباحثين حول طبيعة مهام المؤسسة العسكرية باستخدام نظرية الدور لتحديد دور ومكانة الجيش في النظام السياسي في حماية أمن الدولة.

❖ المبحث أول: طبيعة مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال الحرب الباردة

▪ المطلب الأول: ظهور وتطور الخدمة الوطنية

لم تأت الخدمة الوطنية في الجزائر من العدم، كما أنها ليست مجرد نقل أو تقليد لنموذج موجود في جهات أخرى من العالم، فقد جاءت بعد مخاض دام حوالي ست سنوات، وهي السنوات الأولى للاستقلال.

بن يوسف بن خدة، رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان أول من تعرض لمسألة الخدمة الوطنية عندما صرح غداة الاستقلال بأن الجزائر "يجب أن يساهم في تشييدها كل مواطن"، لكن فكرة المساهمة بقت عامة وغير محددة؛ ولما هاجمت القوات الملكية المغربية التراب الجزائري في ما عرف بحرب الرمال في 1963 تأكد للقيادة السياسية وقتها أن الاستقلال يحتاج فعلا لمن يحميه ويدافع عنه، وأن وحدات جيش التحرير الوطني التي بدأت تحور إلى جيش وطني شعبي هي في أشد الحاجة إلى عنصر الشباب، وجاء ميثاق الجزائر لسنة 1964، ليؤكد على ضرورة الاهتمام بالشباب في إطار التشييد الوطني. بعد ذلك بفترة قصيرة، تحدث بيان 19 جوان 1965 عن ضرورة تعبئة كل الطاقات من أجل البناء الوطني1.

أولا: مرحلة البناء والتشييد

تتشكل التركيبة البشرية للجيش الجزائري من المتعاقدين لفترة زمنية معينة ويخص سلك جنود وصف الضباط ومن سلك العاملين من الضباط بالإضافة إلى خدمة الوطنية التي تقلصت مدتها إلى 18 شهر خاصة أن الشباب ينظرون إلى الجيش بمنظور إيجابي وهذا يرجع إلى مهمته الدفاعية ونظام مهني.2

في خطابه الموجه للأمة الذي ألقاه في أول نوفمبر 1967 بمناسبة الاحتفال بذكرى ثورة نوفمبر، أكد الرئيس هواري بومدين أنه "زيادة على الجهود التي يبذلها هذا الجيش في إعادة تنظيمه وتكييفه لمهام البناء والتشييد فهو يعد الآن تطبيق التجنيد الإجباري الذي سيتم في مجرى السنة القادمة". نلاحظ هنا أن بومدين يتحدث عن التجنيد الإجباري وليس عن الخدمة الوطنية ولا شك أن مرد ذلك كونه لا زال، في هذه الفترة، واقعا تحت تأثير الهزيمة التي تعرض لها جيش أكبر دولة عربية على يد الجيش الإسرائيلي. بومدين يكون اقتنع في هذا الوقت بضرورة إعداد الشعب للمعركة عندما تفرض عليه، وهو ما عاد إلى تأكيده في 05 جانفي 1968، بمناسبة انعقاد الاجتماع الثاني لإطارات البلاد، مستعملا عبارة الخدمة العسكرية الإجبارية عوض الخدمة الوطنية، وبمناسبة انعقاد

1 أحمد عظيمي، أثر المحيط على الشباب.اطار الخدمة الوطنية نموذجا، لحزب جبهة التحرير الوطني، الجامعة الصيفية، زرالدة، 2010.

2 بهلولي أبو الفضل محمد، الجيش الجزائري نحو الاحترافية. على الموقع: http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=173974. تاريخ الاطلاع: 2015/04/30.

الاجتماع الأول للجنة الوطنية للخدمة الوطنية بتاريخ 23 ديسمبر 1968، عمق بومدين مفهوم الخدمة مستعملا، لأول مرة، عبارة "الخدمة الوطنية"[1].

ثانيا: التدخل الإنساني للجيش.

إن الجزائر دولة وطنية حديثة النشأة، فقد شهدت خلال العقود الخمسة الماضية من وجودها، سلسلة أزمات ومخاطر كبرى، لم يكن من الممكن تجاوزها من غير تدخل الجيش الوطني الشعبي، كما حدث في تجربة زلزال الشلف(الأصنام سابقا) سنة 1980م، وفيضانات العاصمة نوفمبر 2001م، وزلزال بومرداس ماي 2003م، والانفجارات الصناعية في مصنع سيكيدة سنة 2004م، وفيضانات واد مزاب أكتوبر 2008م، وحرائق الغابات في منطقة أرزيو سنة 2014، تدخلا إنسانيا ولوجيستيكيا إنقاذيا في كل تلك الحالات2،وتدعيم الروابط الاجتماعية والإنسانية وما لذلك من تأثير ايجابي في تعزيز الوحدة الوطنية[3]. كما أثبت الحاجة الملحة لتدعيم البعد الشعبي للجيش الوطني الجزائري، كما برهنت تلك المحن على الدور الاستراتيجي في التجربة الجزائرية لتدعيم العلاقة الإستراتيجية الإنسانية4.

ثالثا: المجالات المختلفة للخدمة الوطنية

إن مجالات التدخل متعلقة أساسا بالاستجابة لاحتياجات الدفاع الوطني وبالمساهمة في التنمية الوطنية. بالنسبة للمشاريع ذات الفائدة الوطنية فأنها عديدة لكن أهمها والتي يمكن وصفها بالمشاريع ذات البعد الاستراتيجي، أهمها[5]:

1- طريق الوحدة الإفريقية: باعتبار الجزائر جزءا لا يتجزأ من القارة الإفريقية، بدأت منذ الاستقلال على تحقيق هذه الوحدة، وفي هذا السياق عمدت إلى إنشاء طريق عابر للصحراء. إذ يعتبر يوم 16سبتمبر 1971 يوما تاريخيا لدى الشباب الخدمة الوطنية الذين تحدوا كل الظروف الطبيعية القاسية في الصحراء بكل عزم وإصرار، قصد تمتين الروابط والصلات الوثيقة بالدول الإفريقية جنوب الصحراء مما يسهل التعاون المتبادل وتوطيد العلاقات

1 أحمد عظيمي، نفس المرجع.
2 د.قاسم حجاج، التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية (دراسة حالة فيضانات واد مزاب2008م)، الملتقى الدولي:الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ورقلة، قسم العلوم السياسية - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، بتاريخ: 12-13 نوفمبر2014م.
3 محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص53.
4 د.قاسم حجاج، نفس المرجع.
5 أحمد عظيمي، نفس المرجع.

بين الجزائر وهذه الدول[1]. وهذا المشروع يعتبر مشروعا إفريقيا لأنه يربط شمال الجزائر بالقارة الإفريقية، انطلقت الأشغال به في 16 سبتمبر 1971 من المنيعة بإشراف الرئيس الراحل هواري بومدين، وقسم المشروع إلى ثلاث مراحل[2]:

- ✓ -المنيعة – عين صالح، بطول 420 كلم، أنجزت في مدة سنتين ونصف رغم صعوبة التضاريس وقساوة الطبيعة.
- ✓ عين صالح – تمنراست، بطول 700 كلم، أنجزت في مدة خمس سنوات (أفريل 1973- جوان 1978)
- ✓ تمنراست – الحدود الجزائرية –المالية (357 كلم) والجزائرية – النيجرية (469 كلم)، وهي المرحلة التي انطلقت في 1978.

2- السد الأخضر: من اجل مكافحة ظاهرة زحف الرمال والتصحر نحو مدن الشمال تقرر إقامة حزام غابي سمي ب:"السد الأخضر"والذي بدا انجازه في سنة 1971، ويمتد على طول 1500 كلم من الحدود التونسية شرقا إلى الحدود المغربية غربا، وبمساحة 3 مليون هكتار وبعرض 20 كلم، حتى يغطي سهول البادية المرتفعة والأطلس الصحراوي. وقد تكفل الجيش الوطني الشعبي من خلال شباب الخدمة الوطنية، بهذا المشروع الضخم[3]. هدف السد الأخضر لم يكن فقط وقف زحف رمال الصحراء، بل أيضا خلق الظروف الجوية والمناخية التي تعيد للأرض خصوبتها وعطاءها. هذا المشروع العملاق أصبح تجربة رائدة في مجال محاربة التصحر وقد أنجزت العديد من الأفلام الوثائقية حوله والتي تم عرضها في الملتقيات الدولية المخصصة لمحاربة التصحر، كما زارت الجزائر عشرات الوفود الأجنبية للاطلاع على التجربة وكيفية تحقيقها على الأرض[4].

3- مشروع الألف قرية: في إطار انجاز المشاريع الاجتماعية الكبرى لتنمية المناطق الفقيرة والمحرومة. أسندت الدولة مهمة إقامة مثل هذه المشاريع إلى الجيش الوطني الشعبي حيث تكفل شباب الخدمة الوطنية ببناء ألف قرية بغية القضاء على الأكواخ وأحداث تغييرات في المجتمع الريفي قصد إعادة التوازن بتن المدن والأرياف والحد من ظاهرة النزوح الريفي. ولتحقيق هذا المشروع الضخم، تم تجنيد كل الطاقات وبرز في الطليعة الشباب الخدمة الوطنية للعمل على قدم وساق من اجل تنفيذ هذا المشروع الذي تحقق النصيب الأوفى منه[5].

1 مهدي صقر، الجيش الوطني الشعبي...من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي. على الموقع: http://www.arabic-military.com/t40621-topic، تاريخ الاطلاع: 2015/04/13.
2 أحمد عظيمي، نفس المرجع.
3 همسة الأجداد، من انجازات شباب الخدمة الوطنية الجزائرة، على الموقع:-http://www.dorar aljazair.net/threads/3485، تاريخ الاطلاع: 2015/05/01.
4 أحمد عظيمي، نفس المرجع.
5 مهدي صقر، نفس المرجع.

- المطلب الثاني: مهام الجيش في حماية الدولة من التدخل الأجنبي

لقد تم النظر إلى جبهة التحرير الوطني على أنها وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال، وعليه أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و1976 و1986، وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك، أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال. فقد رسمت الأيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي مع إسرائيل والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية، أوالجيش الوطني الشعبي في مجهودات التنمية الوطنية1. كما يعتبر الجيش الجزائري ثاني أقوى جيش في أفريقيا، بعد مصر من حيث التسليح والتجهيز[2]، في مجال الدفاع الوطني شارك شباب الخدمة الوطنية، ضمن وحدات الجيش الوطني الشعبي في الدفاع عن جمهورية مصر العربية إثر الهزيمة التي لحقت بجيشها في حرب 1967 مع إسرائيل[3]، وفي المركز الـ20 عالمياً وفي المركز الثامن بين جيوش الدول الإسلامية، وحسب تقارير معهد البحث الاستراتيجي الدولي المقرب من حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن الجيش الجزائري ضاعف إمكانياته القتالية وقدرته على التحكم في التكنولوجيا العسكرية المتطورة خلال سبع سنوات فقط، حيث رفع مخزون الأسلحة الحديثة لديه مرة ونصف المرة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و2008. كما يؤكد الخبراء أنه قادر على تأمين الصحراء الجزائرية الشاسعة وحدودها على ليبيا.4

فالجيش الوطني الشعبي الجزائري الذي هو الجدار العازل لأي تدخل عبر الحدود ، والتصدي لمثل هذه العمليات مثل عملية تيقنتورين بعين امناس أصبحت تاريخية بفضل الجيش الوطني الشعبي وبضبط القوات الخاصة ببسكرة فرقة المغاوير بالمدية قاموا بالتصدي لهذا العدوان. وهذا الجيش الذي يأبى وان يشارك في عمليات الإنقاذ فلن ننسى العام الماضي الذي تدخلت فيه القوات الجزائرية لإنقاذ المواطنين في أصعب الظروف القاسية من هطول الأمطار والثلوج، أما فيما يخص تصنيف الجيش الوطني الشعبي يعتبر الأول والأخطر في العالم لأنه بحنكته وخبرته الشبه عالمية والتدخل التقني والمدروس في عملية تعتبر الأخطر عالميا.5

1 صالح زياني، مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات والتحول، الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح، 12-2015/04/13.
2 كريم، أقوى جيشين في إفريقيا في اختبار حماية الحدود. على الموقع:
http://www.fkirina.com/spip.php?article1596، تاريخ الاطلاع: 2015/04/12.
3 احمد عظيمي، نفس المرجع.
4 كريم، أقوى جيشين في إفريقيا في اختبار حماية الحدود. نفس المرجع.
5 شاكر، تقرير أمريكي يصنف الجيش الجزائري ضمن الأخطر عالميا. على الموقع:
http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/150100.html ، تاريخ الاطلاع: 2015/04/13.

ويرى أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، حسين بوقارة، أن كل مواقف الجزائر الخارجية سواء كانت عسكرية دبلوماسية وحتى اقتصادية، كان مردها إلى مجموعة مبادئ تكرست وصارت ثابتة حتى قبل الاستقلال من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام ومؤتمر طرابلس، وأملتها اعتبارات داخلية وخارجية ودولية، وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.كما يرى أن جل مواقف الجزائر ظلت ثابتة عدا بعضها، الذي هو ذو صلة مع فترة الحرب الباردة. وقال في هذا الصدد: "مبادئ الجزائر بقيت ثابتة ولم تتغير بزوال الحكومات والأنظمة السياسية وهي عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية." ويذهب بوقارة إلى التأكيد على أن الحديث بأن الجزائر قوة إقليمية بحكم جيشها واقتصادها، ".1

❖ المبحث الثاني: طبيعة مهام الجديدة المؤسسة العسكرية الجزائرية بعد الحرب الباردة

▪ المطلب الأول: مهام الجيش في مكافحة الإرهاب

عوامل الإرهاب في جزائر ما بعد الاستقلال تعددت وتشعبت نظرا للتحولات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي طفت على الساحة الوطنية وتميزت بشكل عنيف في أغلب الأحيان، فالحديث عن نشاط الجماعات الإرهابية في الجزائر لا يرتبط بتاريخ 1992، وإنما مرتبط بسنين سابقة ظهرت بجلاء عند بعض الأطراف المتشددة باستخدام العنف المسلح والتخريب كخيارات سياسية وعملية لتحقيق أجندتها المتطابقة مع قناعاتها الإيديولوجية. ومما زاد من خطورة هذه الجماعات هو استخدامها الخطاب الذي يقوم على الغلو والمغالاة، والتأكيد المستمر على احتكاره، التي كانت "جبهة الإنقاذ" تؤكد عليه دوما، فخطابها السياسي يقوم على اعتبار أن النظام السياسي ومؤسساته وكل الأحزاب غير الإسلامية خارجة عن إطار الشريعة الإسلامية، خالقة بذلك تصورا ثنائيا للمجتمع(متدين وغير متدين) فاتحة بذلك أرضية لتكفير الدولة والمجتمع وإباحة دماء المواطنين والأجانب.2 فلكي تتمكن السلطات الأمنية من اتخاذ إجراءات وقائية ضد نشاط المنظمات الإرهابية، أو تضع خططًا هجومية لإجهاض التدابير الإرهابية، ولكي تتمكن من التصدي بنجاح للمواقف الإرهابية، فإنه يجب أن تتوافر لديها القدرة المناسبة من اليقظة الأمنية وقدر كافي من المعلومات حتى تستطيع أن تقوم بهذه المهام3. فالجزائر مرت بأحداث أليمة طيلة أكثر من عشر سنوات كانت نتيجة لتراكم أحداث وانحرافات عن توجهات الشعب ومصادرة حقوقه وتطلعاته، وكان الدرس كبيرا وثمنه غاليا فقد كانت بداية الأزمة معروفة لكن كيفية معالجتها لم تكن كذلك4.

---

1 محمد مسلم، إلهام بوثلجي، صلاح الدين. ع، حسان حويشة،لماذا لا تشارك الجزائر في أيّ "حرب" خارج الحدود؟. على الموقع:http://www.echoroukonline.com/ara/articles/238479.html . تاريخ الاطلاع: 2015/04/07.

2 سيف الاسلام شوية، الارهاب في الجزائر: الأسس التاريخية، الاجتماعية والاقتصادية. منتديات الجلفة، http:www.djalfa.info، تاريخ الاطلاع 2012/04/20.

3 بوحنية قوي، عن شارة البسالة والطفرة في شؤون اليقظة الإستراتيجية:رؤية جديدة عن مهمات جديدة لتهديدات متجددة، الملتقى الدولي:الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ورقلة، قسم العلوم السياسية - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، بتاريخ: 12-13 نوفمبر2014م.

4 وقاف العياشي، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون. دار الخلدونية، الجزائر، 2006. ص 83.

ويمكن القول أن النظام الجزائري اعتمد على عدة أساليب في التعامل مع مكافحة الإرهاب في الجزائر تمثلت في:

أولا: الأسلوب الأمني.

وهو الأسلوب الرئيسي الذي اعتمد عليه الجيش في المواجهة مع بداية الأزمة وذلك انطلاقا من النظر إلى الظاهرة على أنها أمنية بحته، وقد اتخذت هذه المواجهة عدة أشكال منها:1

– حملات الاعتقال التحفظي للمشتبه فيهم بالانتماء إلى جبهة الإنقاذ.

–إنشاء المراكز الأمنية في الجنوب والتي تزامنت مع إقرار حالة الطوارئ في فيفري 1992 حيث وصل عدد المعتقلين إلى 7 آلاف معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و30 آلف حسب جبهة الإنقاذ.

وخلاصة القول أن في هذه المرحلة بينت فشل سياسة القضاء على العنف، كما عجز النظام على استئصاله وذلك يعود للأسباب التالية2:

–عدم قدرة الأجهزة الأمنية في السيطرة على الوضع لأنها لم تتعود على هذه الحرب مما جعلها تتكبد خسائر كبيرة.

– غياب قيادة مشتركة وموحدة للعمليات تنسق بين مختلف المصالح الأمنية، تعمل بسرعة فائقة تمكنها من تحقيق انتصارات على أرض الميدان.

–وجود مساندة كبيرة من شرائح المجتمع للقوى الممارسة للعنف ضد النظام.

–اختفاء عشرات المواطنين الذين لا يزالون إلى اليوم ضمن المفقودين.

ثانيا: الأسلوب القانوني.

✓ على الصعيد الداخلي[3]:

في إطار السعي لإضافة نوع من المشروعية على الأسلوب الأمني اعتمد النظام على الأداة القانونية حيث:
– في 1992/02/09 صدر المرسوم التشريعي 44/92 عن المجلس الأعلى للدولة المتضمن إعلان حالة الطوارئ.
–في 1992/09/30 صدر المرسوم التشريعي 03/92 عن المجلس الأعلى للدولة المتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب.

1 وقاف العياشي، نفس المرجع. ص 84.
2نفسه.
3 وقاف العياشي، نفس المرجع، ص 85.

-في 1993/02/06 صدر المرسوم التشريعي 02/93 عن المجلس الأعلى للدولة المتضمن تمديد حالة الطوارئ.
-في 1993/04/18 صدور المرسوم التشريعي الصادر والمتضمن إجراءات تقنية لإيقاف العنف سمي بقانون المحاكم الخاصة والتي أنشأت كما يقول "عبد السلام بلعيد" لاختصار مدة المحاكمة التي كانت تزيد عن الشهر وغلق باب التجاوزات خاصة وأن أولى الأشهر التي ظهر فيها العنف كانت تشهد عمليات قتل للمتهمين دون محاكمتهم.

ثالثا: على الصعيد الخارجي1:

-في سنة 1971 اتفاقية واشنطن لمنع وقمع الإرهاب.

-اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في:1973/12/14.

-اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في:1979/12/17.

-في سنة 1998/12/07 صدور المرسوم 413/98 المتضمن المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في القاهرة بتاريخ:1998 /04/22.

-في سنة 2000/12/23 صدور المرسوم الرئاسي 445/00 المتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة.

عاشت الجزائر تجربة مريرة مع أزمة الإرهاب وفي تعاملها معه أدركت السلطة السياسية أن الحل الأمني لا يخلف إلا مزيد من الويلات للبلاد والعباد، اتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير كانت ترى فيها السبيل الأمثل للخروج من النفق المظلم الذي أدخلت فيه البلاد وتتمثل في:

1- تدابير الرحمة (بموجب الأمر رقم:95 / 12 المؤرخ في 1995/02/25)[2].

سارع الرئيس الجزائري السابق الجنرال الأمين زروال بعد انتخابه كأول رئيس للبلاد، إلى تقديم مبادرة "قانون الرحمة " عام 1995 الذي تضمن سلسة تدابير أمنية لصالح المسلحين دون غيرهم وتنص على تخفيف العقوبات الصادرة ضدهم في حال تسليم أنفسهم للجيش. فكانت أول تدابير قانونية هي تدابير الرحمة أو ما عرف آنذاك بقانون

1 وقاف العياشي، نفس المرجع، ص 84.
2 الأمر رقم 12/95 المتضمن تدابير الرحمة، المؤرخ في 25 فبراير 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 11، الصادرة بتاريخ 01 مارس 1995.

الرحمة، لكن أهم ما كان يشوب هذه التدابير أنها جاءت متزامنة مع توجه الدولة بصفة رسمية نحو الحل الأمني[1].

2- قانون الوئام المدني (بموجب قانون رقم:08/99 المؤرخ في 1999/06/13)[2].

وجاء الرئيس بوتفليقة ليواصل نفس المنهج بمجرد أن تولى منصبه عام 1999 حيث أصدر قانون " الوئام المدني" والذي تضمن إجراءات قانونية لصالح عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ. يندرج هذا القانون في إطار الغاية السامية المتمثلة في استعادة "الوئام المدني" والذي يهدف إلى تأسيس تدابير خاصة، بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهابية وتخريبية والذين يعبّرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم الإرهابية من خلال إعطائهم الفرصة بهدف تجسيد هذا الطموح، على نهج الاندماج في المجتمع[3].

3- ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (بموجب الأمر رقم: 01/06 المؤرخ في 2006/02/27)4.

اعتمد الرئيس بوتفليقة أسلوب المرحلية والتدرجية في معالجة الأزمة الجزائرية، حيث تجسدت أهداف ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بموجب الآليات السابقة وعرف الوضع الأمني في الجزائر نوعا من الاستقرار جراء:

- النجاح النسبي لسياسة الحوار والوئام التي أسفرت عن استفادة العديد من الجماعات الإسلامية المسلحة والمنخرطين فيها من إجراءات العفو.
- عودة الجزائر إلى المسار الديمقراطي، واكتمال البناء الفعلي لمؤسسات الدولة.
- الإفراج عن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد ما استوفوا مدة العقوبة.
- لم يعد مطلب عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى النشاط السياسي ملحا مثل ما كان في السنوات الأولى من الأزمة[5].

4- قانون العفو الشامل.

كل المؤشرات السياسية في الجزائر ذهبت باتجاه أن بدايات العهدة الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ستكون منطلقا لفصل جديد من الاستقرار الداخلي وعهد جديد لحراك سياسي وأمني ستشهده البلاد لاحقا، يفضي في النهاية إلى كتابة الفصل الأخير في مشهد الإرهاب الممتد قرابة عقدين من الزمن، والاستعداد لإعلان وإقرار مشروع

1 رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي 2002. ط 3، المؤسسة الوطنية لاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2001، ص.25.
2 الأمر رقم 08/99 المتضمن قانون الوئام المدني، المؤرخ في 13 يوليو1999، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 46، الصادرة بتاريخ 13 يوليو1999.
3 نبيل بويبية، نفس المرجع.
4 الأمر رقم 01/06 المتضمن قانون الوئام المدني، المؤرخ في 27 فبراير 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 11، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2006.
5 نبيل بويبية، نفس المرجع.

العفو الشامل عن الإرهابيين في الجزائر ودعوتهم جميعا بلا استثناء للنزول من الجبال للاندماج في المجتمع دون ملاحقات، حيث سيكون هذا المشروع متقدما بكل الاعتبارات عن جميع مبادرات السلم الأهلي في الجزائر[1].

وأكدت ذات المصادر أن هناك اجتماع جمع قيادات الجيش الشعبي الوطني وحضره قادة النواحي العسكرية الستة، توصل إلى أن الجيش الوطني الشعبي يؤمّن حدود الجزائر ويضطلع بالمهام الموكلة إليه على أكمل وجه. وذلك في سياق التطورات الجارية على الحدود الشرقية الممتدة من النيجر ومالي جنوبا، إلى غاية تونس شمالا، مرورا بليبيا، وهي المناطق التي شهدت نشوء بؤر إرهابية جديدة. كما اتضح أيضا أن الجيش الوطني الشعبي عزز من إمكانياته وقدراته على الحدود الشرقية بسبب ما تعيشه تونس وليبيا من اضطرابات. وكشفت ذات المصادر أن هناك تبادلا للمعلومات الأمنية بين الجزائر وجيرانها قصد محاربة مختلف الآفات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، منها الإرهاب والتهريب بكل أشكاله. وتعد الجزائر من بين دول المنطقة الأساسية التي تملك بنك معلومات حول التنظيمات وهوية العناصر الإرهابية النشطة ضمن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وذلك بالنظر إلى الخبرة التي اكتسبتها قوات الأمن في مواجهتها لمخططات الإرهابيين طيلة سنوات الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر[2]. وحسب حصيلة نشاط الجيش في إطار محاربة التهريب والجريمة المنظمة، ما زال الوقود يستقطب اهتمام المهرّبين رغم التضييق على تسويقه بالمحطات الحدودية. كما تعكس الأرقام نجاح الإستراتيجية الأمنية المعتمدة من قِبل الجيش الجزائري في إبعاد شبح الإرهاب بتطويقه في الحدود[3]، وقررت وزارة الدفاع الوطني استحداث قطاع عملياتي جديد يكون مقره بولاية تندوف، تتم ترقيته بعد عامين إلى ناحية عسكرية سابعة، حسب ما أفادت به مصادر أمنية موثوقة، وقالت ذات المراجع إن الخطوة جاءت خلال اجتماع ضم قيادات من الجيش الشعبي الوطني والأمن، حول خطورة الأوضاع في الساحل، حيث تقرر الانطلاق في الإستراتيجية التي ستضمن تغطية أمنية واسعة للمناطق الجنوبية. وتحدثت مصادر الفجر عن الشروع في إنشاء القطاع ألعملياتي الذي سيضم 12 ألف جندي، إضافة إلى قوات الدرك الوطني وضباط من القوات الخاصة، وتزويده بكل الوسائل والتكنولوجيات الحديثة

1 اشرف العشرى، "برغم تعهدات بوتفليقة بسرعة إقراره..الجزائر تتراجع عن مشروع العفو الشامل عن إرهابيي القاعدة". المصدر: الأهرام الرقمي، بتاريخ 24 /2009/09، على الموقع :digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial =977، تاريخ الاطلاع: 2012/04/20.

2 شريقي، ناحية عسكرية سابعة بالجنوب وبنك معلومات حول التنظيمات الإرهابية وهوية عناصرها. على الموقع:-http://www.al fadjr.com/ar/index.php?news=277114%3Fprint. تاريخ الاطلاع: **2015/04/14**.

3 جزايرس، القبض على 300 مهرب خلال شهرين على الحدود الجزائرية. على الموقع: http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/134172. تاريخ الاطلاع: 2015/04/14.

من أسلحة متطورة ووسائل اتصال، إضافة إلى الطائرات النفاثة، وستكون مهمة القطاع ألعملياتي حماية الحدود الجزائرية الليبية من مهربي الأسلحة والمخدرات، منع تسلل الجماعات الإرهابية إلى المواقع البترولية[1].

وفي الأخير نلاحظ أن الجزائر لا تزال نشطة للغاية، من حيث التعاون الإقليمي والدولي، فتشارك في العديد من المبادرات في مجال مكافحة الإرهاب ومساعدة جيرانها[2].

- المطلب الثاني: احترافية الجيش الجزائري

إن المؤسسة العسكرية الجزائرية اتخذت إستراتيجية عامة من اجل تحقيق مشروع الاحترافية والعمل على تطوير الجيش الجزائري تماشياً والمتطلبات الدولية، خاصة أن جيوشاً على المستوى العالمي أصبحت تتشكل من وحدات قتالية محترفة أوضمن العمل المحترف أوالمهنة بهدف الوصول إلى نوعية في المستوى، إن ضرورة إصلاح المؤسسة العسكرية أضحت حتمية تفرضها الأوضاع الجديدة والتي كشفت عن اختفاء التهديدات الكلاسيكية وبروز أشكال جديدة من التهديدات مثل الإرهاب الجريمة المنظمة والمخدرات وهي كلها تهديدات ليست فورية أوسريعة ولا تحتاج مواجهتها لتوفير الدبابات بل إعادة تحديد جديد لمفهوم الأمن.

أولا: حياد المؤسسة العسكرية في المجال السياسي بداية الاحترافية :إن دستور الجزائري لسنة 1963 كان يمنح للمؤسسة العسكرية حق التدخل في الجانب السياسي من خلال نص المادة بقولها: إن دستور 1976 هو أيضا سار في نفس الاتجاه. لذلك فإن مشروع الاحترافية في الجيش الجزائري بدأ من خلال التصريح الذي أدلي به الفريق العماري لمجلة الجيش بقوله أن المؤسسة العسكرية ليست لها صلاحية صناعة الرؤساء وأن الجيش الوطني الشعبي خارج المنافسة الانتخابية أي أنه ليس له مترشح وأنه ليس ضد أي مترشح. وكانت هذه النقطة هي بداية الجيش الجزائري في الدخول في عالم الاحترافية[3]. وأن دعم المؤسسة العسكرية وإن كان في البداية مجرد إدعاءات صادرة عن منافسيه المنسحبين، أصبح فيما بعد نتيجة تتفق عليها معظم التحاليل والقراءات خاصة حين اجتهدت المؤسسة العسكرية في تأكيد حيادها في الانتخابات الرئاسية أفريل 2004، الأمر الذي شكل اعترافا ضمنيا بعدم حيادها في ما سبق من انتخابات[4]. وبالتالي أصبح المستخدم العسكري يصوت كباقي مستخدمي الأسلاك الأخرى وتدعم هذا بموجب التعليمة الصادرة من قيادة أركان الجيش الشعبي الوطني تخص تعامل الجيش في إطار

1 شريقي، نفس المرجع.

2 Laurence Aïda Ammour , DOCTRINE DE DÉFENSE. Date de lucture :11/04/2015 , sur le site: http://algerienetwork.com/algerie/evolution-de-larmee-algerienne/#sthash.osn3U6TD.dpuf.

3 احمد عظيمي، نفس المرجع.
4 مسلم بابا عربي، نفس المرجع، ص112.

الدفاع الذاتي، تلزمه بالحياد التام في التعامل مع أجواء الانتخابات الرئاسية وحركة التصويت، فبعد مساهمة الجيش الفعالة في إعادة البناء وتنمية البلاد غداة الاستقلال[1]، فالمؤسسة العسكرية وإن انتقلت من نمط التدخل القهري للاعتراض على النتائج، إلى نمط التدخل المحدود في مجرى الانتخابات بتفضيل مرشح دون الآخرين أو تحديد المرشح الأولى بالرعاية، مع ذلك ظلت مرجعا أساسيا للفصل في الخيارات الأساسية للبلاد لاسيما ما تعلق منها باختبار رئيس الدولة[2]. شاركت المؤسسة العسكرية خلال التسعينات بشكل فعال طبقا لمهامها الدستورية في الحفاظ على وحدة التراب الوطني وإحلال الأمن والاستقرار، وبعد هذه المهمة يتفرغ الجيش الشعبي الوطني لمهامه المتعلقة بالأمن والدفاع. ودعما لمشروع الاحترافية أصدر القانون الأساسي للجيش الجزائري والذي يعزز الاحترافية خاصة أن قانون الجيش لم يغير منذ تاريخ 1969 فكان لزاما وجود تعديلات مختلفة تتماشي والتطورات الأخيرة لذالك جاء قانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين أمر رقم 06-02 مؤرخ 28فبراير2006 ومن خلال 149 مادة ضبطت كل المسار المهني للمستخدم العسكري وحدد من خلاله واجبات أفراد المؤسسة العسكرية[3].

ثانيا: احترافية الجيش الشعبي الوطني في الوسائل التكنولوجيا.

إن التدعيم المتواصل لربط الجيش مع التأكيد الدائم على التواجد المطمئن لوحداته من اجل تقديم العون ومساعدة الشعب في كل الظروف والمحن عكس صورة جيش جمهوري عصري كفء بإبراز انجازاته والتقدم الذي بلغه من خلال انتهاج مسار الاحترافية والتحكم في التكنولوجيا. فهذه تعتبر فرصة لتعزيز العلاقة وضمان التواصل الدائم مع وسائل الإعلام الوطنية قصد اطلاعهم على مختلف النشاطات وتزويدهم بالمعلومات[4]. وفي ذات السياق استعمل رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي اللواء قايد صالح لأول مرة في تاريخ المؤسسة العسكرية مصطلح الجيش التكنولوجي الذي من خلاله يبين على ضرورة السرعة في الاحترافية من خلال استعمال الوسائل التكنولوجية وأضاف يبقي الفرد يتبوأ المكان المركزي لأنه لدي القناعة الراسخة بأنه لا ثورة إلا ثورة الرجال ،وعرفت الحكومة الجزائرية ولأول مرة في تاريخها منصب وزير منتدب لدى وزير الدفاع الوطني ، في ذات السياق شرعت المؤسسة العسكرية الجزائرية في برنامج تمارين العسكرية في السواحل الجزائرية وأخرى أجنبية بهدف قياس القدرات القتالية ويدخل هذا ضمن التمارين المشتركة مع أكبر الجيوش العالمية مثل البحرية البريطانية ويهدف ذلك إلى السعي الجيش الجزائري للإطلاع على التكنولوجيا العسكرية الحديثة[5].

1 احمد عظيمي، نفس المرجع.
2 مسلم بابا عربي، نفس المرجع، ص114.
3 احمد عظيمي، نفس المرجع.
4 صالح شخشوخ، سعيا منها للانفتاح على الوسط الخارجي، على الموقع: http://www.akhersaa-dz.com/news/100402.html?print، تاريخ الاطلاع: 2015/05/04.
5 احمد عظيمي، نفس المرجع.

ثالثا: مرحلة التكوين العسكري.

تعرف الخدمة الوطنية، حسب ميثاقها، بأنها مؤسسة "لتجنيد الطاقات البشرية للبلاد من أجل مشاركة كل المواطنات والمواطنين البالغين من العمر 19 سنة مشاركة فعالة وكاملة. وبدأ تطبيق قانون الخدمة الوطنية في 1969، ومر بهذه المؤسسة مئات الآلاف من الشباب الذين وجدوا فيها، إلى جانب التكوين العسكري والتأهيل البدني لتحمل مشاق الدفاع.

أ- التأطير والتوجيه: بحيث يحضر الشاب في فترة التدريب لتحمل المسؤوليات على مستوى الوحدات العسكرية بما يتماشى والرتبة التي يتحصل عليها في نهاية التدريب، فمهما كانت الرتبة التي تمنح للشاب الملتحق بصفوف الخدمة الوطنية فأنها تؤهله لتحمل مسؤوليات معينة، مما يجعل شباب في سن العشرين يتولون قيادة الرجال الذين يوضعون تحت سلطتهم ويقودونهم لإنجاز المهام العسكرية التي تكلف بها وحداتهم ويحافظون على العتاد .. كل ذلك في إطار ما تنص عليه اللوائح والأنظمة المعمول بها في كل جيوش العالم. نسجل هنا أن الكثير من الشباب لم يسبق أن تحملوا أية مسؤولية قبل التحاقهم بالخدمة الوطنية. بالإضافة إلى التكوين المعنوي، من خلال الدروس والمحاضرات حول القضايا السياسية والاقتصادية الوطنية والدولية الراهنة.

ب- تهيئة الشعب للدفاع عن الوطن بتكوين الشباب وتعويده على العمل وفهم معنى الانضباط مع ضمان تكوين مهني للذين لا تكوين لهم مما يكنهم من القيام بأعمال كبرى لصالح البلد ككل واعيا بأوضاع البلد واحتياجاته[1]. وأفاد بيان لوزارة الدفاع الوطني أن هذا الاجتماع الذي تم بحضور رؤساء أركان القوات والدرك الوطني والحرس الجمهوري وقادة ومديري المدارس العسكرية العليا للجيش الوطني الشعبي يهدف إلى تقديم عرض عن مسار هيكلة التكوين بالجيش الوطني الشعبي وتقييم المراحل المنجزة في تطبيق نظام "ليسانس-ماستر-دكتوراه"[2].

ج- تجميع الطاقات الوطنية خاصة المؤهلة منها واستعمالها فيما يفيد الوطن والمجتمع في إطار شامل ومنسجم، وكذلك توطيد العلاقات بين مختلف فئات الشباب الجزائري حيث توضع كل الاختلافات الاجتماعية والثقافية والفكرية جانبا وذلك طوال فترة الخدمة الوطنية. ولعل ذلك ما يجعل بعض البلدان الغربية تحافظ على بقائها رغم الاحترافية التي بلغتها جيوشها؛ ففي أوروبا فقط لازالت دولا كالسويد وسويسرا وفنلندا والنمسا وألمانيا تحافظ عليها. ففرنسا التي ألغت الخدمة العسكرية منذ 2001، تفكر الآن في الرجوع إليها بصيغة مختلفة. في تصريح لوزيرة الدفاع الفرنسية (ميشال أليوت ماري)، سنة 2006، قالت أنه "خلال حرب الخليج الأولى عجزت وزارة الدفاع الفرنسية عن ضمان تبديل العسكريين الذين أرسلوا للمشاركة في تلك الحرب كل أربعة أشهر، مما يفرض

1 احمد عظيمي، نفس المرجع.
2 مجهول، أحمد قايد صالح يترأس اجتماعا لتقييم جهاز التكوين في الجيش الوطني الشعبي، على الموقع: http://elmassar-ar.com/ara/permalink/23913.html، تاريخ الاطلاع: 2015/05/04.

التفكير في خلق خدمة إجبارية بدون تمييز بين الذكور والإناث"[1]. فالمرأة الجزائرية ايضا لها حق الاستفادة من تساوي الفرص بين الرجل والمرأة في مجال الانخراط في صفوف القوات المسلحة كما في كل الميادين الأخرى، ليكون أول انخراط لها عام 1968 بسلاح الصحة العسكرية، لتتوسع دائرة مسؤولياتها بهذا السلك في مختلف التخصصات، على غرار المراقبة، الإعلام الآلي، الصيانة، التعليم والتكوين والبحث بأعلى مختلف الرتب[2]. فهذه المؤسسة هي عبارة عن بوتقة تنصهر فيها كل الاختلافات الاجتماعية والجهوية[3].

- المطلب الثالث: التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة.

أولا : التعاون العسكري مع الجيوش العالمية.

بغرض تنويع الشراكة والتعاون مع الدول الأجنبية، دون إغفال تلك التي تجمعها مع الدول المغاربية وبالعالم العربي إنخرطت الجزائر في مارس 2000 في الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي. وشهد تعاون الجيش الوطني الشعبي مع الجيوش الأجنبية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وتبرز الزيارات التي قامت بها الوفود العسكرية من دول مختلفة إلى الجزائر وكذا الزيارات التي قادت عسكريين جزائريين إلى عدة دول مدى حرص الجزائر على تطوير علاقات التعاون بين جيشها وجيوش مختلف الدول ومع حلف شمال الأطلسي4.فيمتد التعاون الدولي إلى عدم ميادين: بدا برعاية البحث، الى ضمان المساعدة القانونية وتطوير وتدعيم قدرات المخابر وكذا الدورات التدريبية المتخصصة، التكوين فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية وأمن تسيير المواد الكيميائية. كما تتيح التربصات الخاصة بالتحكم الصناعي والتعاون في المشاريع5. ويمكن إعتبار زيارة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق محمد العماري إلى المقر العام للقوات الأمريكية المتواجدة في شتوتغارت بألمانيا في مارس 2001 تطورا نوعيا في العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية. كما تعد زيارة نائب قائد قوات حلف شمالي الأطلسي في جنوب أوربا، إلى الجزائر في شهر أوت 1998، الأولى من نوعها لمسؤول عسكري أمريكي سام حيث دشنت سلسلة المناورات البحرية المشتركة. وفي شهر سبتمبر من نفس السنة وجهت دعوة للجزائر لحضور ندوة لمنظمة حلف شمالي الأطلسي تناولت موضوع التحديات البحرية في الألفية الجديدة، تبعتها زيارات لمسؤولين عسكريين من منظمة حلف شمالي الأطلسي إلى الجزائر.

1 احمد عظيمي، نفس المرجع.
2 مجهول، عسكريات، دركيات، شرطيات ..سليلات جيش التحرير الوطني «الشعب» تنقل شهادات رجال عن "حرايرالجزائر". على الموقع:http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_1057452_0_1.html ، تاريخ الاطلاع: 2015/04/30.
3 احمد عظيمي، نفس المرجع.
4 مهدي صقر، نفس المرجع.
5 ب.بوعلام، اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، الجيش، الجائر، العدد522، جانفي 2007، ص22.

ويمكن تفسير ذلك الإهتمام الذي توليه منظمة حلف شمالي الأطلسي ولجيشها بالسمعة التي تحظى بها الجزائر في منظمة البحر الأبيض المتوسط. لقد ترجم التعاون الجزائري الأطلسي بسلسلة تمارين بحرية مشتركة شرع فيها في سنة 1998 شارك الأسطول الأمريكي السادس في إحداها في شهر اكتوبر 1998. وفي شهر ماي 2000 جرت مناورات بحرية مشتركة بين القوات الجزائرية والأمريكية تمثلت في تمارين إنزال وإنقاذ الأشخاص في حالة نزاع مسلحو كذا تمارين على الاتصالات واستخدام الرادارات. من جهة أخرى قامت عدة سفن تابعة للدول الأوربية العضو في منظمة حلف شمالي الأطلسي بعنليات توقف بميناء الجزائر في إطار زيارات الصداقة والتعاون.

وقد مكنت الزيارات التي قام بها المسؤولون العسكريون الأمريكيون إلى الجزائر من دفع الإتصالات بين الجزائر وحلف شمالي الأطلسي وانخراط الجزائر رسميا في الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي. والأكيد أن العلاقات بين الجزائر ومنظمة حلف شمالي الأطلسي ستتعزز مستقبلا من خلال برمجة توقفات لقطع بحرية تابعة للحلف إبتداء من سبتمبر 2002، وتنفيذ مخطط عمل ملموس بعد سنة 2002، وبحكم هذا التعاون مع الجيوش الأجنبية في ظل المصالح المشتركة، فإن الاحترافية كخيار إستراتيجي للجيش الوطني الشعبي تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى[1].

وفي إطار التعاون العسكري أقامت الجزائر شراكة ثنائية متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الدعم التقني وإعداد برنامج لتكوين الضباط جزائريين والاستفادة من قدرات الجيوش العصرية لدعم برنامج الاحترافية وتقتضي الإستراتيجية التي وضعتها كتابة الدولة للدفاع الأمريكية بتكوين وتأهيل وتدريب فرق عسكرية وقوات دول افريقية رئيسية هي المغرب والجزائر وتونس عن المنطق الشمالية، إلى جانب السنغال ونيجريا عن إفريقيا عن إفريقيا جنوب الصحراء، وتتيح احترافية الجيش الوطني الشعبي للشباب الجزائري الحامل للشاهدات فرصا للتكوين داخل الوحدات عصرية مدعمة بأحد التكنولوجيات[2].

ثانيا: مساهمة الجيش في عمليات حفظ السلم

لقد استدعي الجيش الوطني الشعبي تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وفي إطار مهام حفظ السلام* الذي مصطلح يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيضه أوإزالة مظاهر النزاع وتثبيت تفاعليات النزاع على درجة من اللاعنف يمكن معها استكشاف أساليب لحل وإصلاح النزاع. إن الغرض من حفظ السلام ليس

1 مهدي صقر، نفس المرجع.
2 احمد عظيمي، نفس المرجع.
* مصطلح يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيضه أو إزالة مظاهر النزاع و تثبيت تفاعليات النزاع على درجة من اللاعنف يمكن معها استكشاف أساليب لحل و إصلاح النزاع. إن الغرض من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره وإنما استعادة اللاعنف.

حل النزاع من جذوره وإنما استعادة اللاعنف[1]. ومشاركة الجيش في عمليات مختلفة في العديد من دول العالم نلخصها فيما يلي :

1- البعثة الأممية الأولى للتحقيق في أنغولا :

شارك ممثلوا الجيش الوطني الشعبي في هذه البعثة الأممية إبتداء من جانفي 1989 إلى غاية 25 ماي 1991 بأنغولا. وقد تمثلت مهمة هذه البعثة في مراقبة إعادة إنتشار القوات الكوبية في الشمال وانسحابها بصفة تدريجية وشاملة من التراب الأنغولي[2]، طبقا لجدول زمني متفق عليه بين الحكمتين الأنغولية والكوبية الذي اكتمل بحلول 25 ماي1991[3]. وقد وفقت البعثة الأممية الأولى في أداء المهمة الموكلة إليها.

2-البعثة الأممية الثانية للتحقيق في أنغولا : شارك ممثلو الجيش الوطني الشعبي أيضا في هذه البعثة التي امتدت مهمتها من ماي 1991 إلى غاية فيفري 1995 [4]. وتمثلت مهمتها في نشر بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (UNEF II) لمساعدة الحكومة الأنغولية وحركة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على تنفيذ اتفاقيات السلام التي تنهي 16 عامًا من الحرب الأهلية. وراقبت الأمم المتحدة أيضًا الانتخابات وتأكدت من نزاهتها، بيد أن حركة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) شككت في نتائجها. وبعد تجدد القتال، ساعدت البعثة الجانبين على التوصل لاتفاقية لوقف إطلاق النار، والتوقيع لاحقًا على بروتوكول لوساكا. وقد طُلِبَ من بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (UNEF II) التحقق من المراحل الأولى للاتفاقية[5].

3-البعثة الأممية الثالثة للتحقيق في أنغولا : أدت البعثة المذكورة مهمتها في أنغولا في الفترة ما بين فيفري 1995 إلى جوان 1997،كان هدفها التوسط بين الحكومة النغولية وحركة "يونيتا" من أجل ضمان إستتباب الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية على أساس إتفاقيات "باز" المبرمة في 31 ماي 1991،وبروتوكول "لوزاكا" المبرم في 20 نوفمبر 1994 وكذا بعض قرارات مجلس الأمن.

4- البعثة الأممية بهايتي : أدت البعثة الأممية مهامها في هايتي من سبتمبر1993 إلى غاية جوان 1996. وقد أنشئت هذه البعثة في البداية من أجل المساهمة في تطبيق مضمون الإتفاق المبرم بين الأطراف الهايتية في 3 جويلية 1993. كلفت هذه البعثة بالمساهمة في عصرنة القوات الهايتية وتوفير الظروف الملائمة لذلك.

5- بعثة الدعم الأممي:أدت البعثة مهمتها في هايتي بين جويلية 1997 قصد تدعيم إلتزام الحكومة الهايتية

1 زياد الحمادي، حل النزاعات. جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009، ص 48.
2 مهدي صقر، نفس المرجع.
3 مجهول، بعثات حفظ السلام، على الموقع:
http://www.un.org/ar/sc/repertoire/subsidiary_organs/peacekeeping_missions.shtml، تاريخ الاطلاع: 2015/05/04.
4 مهدي صقر، نفس المرجع.
5 مجهول، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على الموقع:
http://www.un.org/arabic/events/peacekeeping60/1990s.shtml، تاريخ الاطلاع: 2015/05/04.

بالحفاظ على اللأمن والإستقرار بغية تطوير الكفاءات المهنية للشرطة وتعزيز المؤسسات والنهوض بالإقتصاد الهايتي.

6- البعثة التحضيرية الأممية بكمبوديا: أرسلت البعثة الأممية إلى كمبوديا بين أكتوبر 1991 ومارس 1992 وتمثلت في مساعدة الأطراف الكمبودية الأربعة في المحافظة على وقف إطلاق النار خلال المرحلة التي سبقت إنشاء ونشر السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا،كما باشرت تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المجتمع المدني حول أخطار الألغام. وشارك ممثلوا الجيش الوطني الشعبي في هذه البعثة الأممية تمت هذه المهمة في كمبوديا بين فيفري 1992 وسبتمبر 1993 وتمثلت مهامها في ضمان تطبيق الاتفاق المتعلق بالتسوية السياسية الشاملة للنزاع الذي أبرم في باريس بتاريخ 23 أكتوبر 1991. كما كلفت هذه البعثة أيضا بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وتنظيم وتسيير إنتخابات عامة حرة ونزيهة، وكذا المسائل العسكرية والإدارة المدنية وحفظ النظام.هذه باختصار البعثات الأممية للمحافظة على السلم الأممي التي شارك فيها الجيش الوطني الشعبي، والتي مكنت أفراده من اكتساب الخبرة في مجال حفظ الأمن وفي المهام الإنسانية التي تشرف عليها هيئة الأمم المتحدة. وأثبتت بما لا يدع مجالا للشك كفاءة عناصر الجيش الوطني الشعبي وحرصهم على آداء المهام الموكلة إليهم على أكمل وجه[1].

إن الدول المشاركة بقواتها العسكرية أخذ يزداد بعد انتهاء الحرب. ومما سبق يمكن القول أننا أمام حالة تراكمية مرشحة للازدياد فيما يتعلق بمشاركة الدول في عمليات حفظ السلام[2].

❖ المبحث الثالث: تقييم مدى نجاح إستراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع متطلبات نهاية الحرب الباردة.

▪ المطلب الأول: من حيث تحديث الجيش وعصرنته

تماشيا مع التطورات التنظيمية والتقنية التي تعرفها الجيوش العالمية، كان حرص القيادة دوما على تحديث قواتنا المسلحة وعصرنتها حتى تكون في مستوى المهمة الوطنية المقدسة المنوطة بها. وذلك إبتداء من سنة 1976، حيث أصبحت وحداتنا مجهزة بآليات ممكننة، ومن ثم يمكن القول بأن عصرنة الجيش قد بدأت من هذا التاريخ مع إدخال وسائل قتال متحركة. ولم تقتصر العصرنة على عامل العتاد بل كان التنظيم والتكوين والتدريب محل اهتمام وانشغال القيادة. ومن ثم كان إنشاء أركان الجيش الوطني الشعبي في 1984/11/28. وفي 1986/05/03 تم إنشاء القوات البرية. وأعيد تشكيل وهيكلة القوات بالحجم الذي يؤمن القيام بنشاطات عملياتية. وقد شهدت سنوات الثمانينات أعمالا تنظيمية كبيرة مست مختلف القوات إنطلاقا من دراسة ميدانية

1 مهدي صقر، نفس المرجع.
2 قلي أحمد، قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص: القانون، جامعة تيزي وزو، 2013. ص95.

عميقة تم استخلاصها خلال سنوات طويلة من العمل العسكري المتواصل الذي أدخل تحسينات نوعية على المورد البشري من حيث مستواه التكويني النظري والتطبيقي[1]، و ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية كون المساس بها من شأنه التأثير على السلم والاستقرار الداخلي. وأن ضمان أمن الجزائر واستقرار المنطقة يعتمد على تواصل التدريب، وتطوير وتنويع مصادر تجهيز القوات المسلحة لمواجهة أي تأثيرات قد تمس بالوحدة الوطنية التي هي من الثوابت[2].

ومن هذا المنظور، أعيد تشكيل وهيكلة القوات بالحجم الذي يؤمن القيام بنشاطات عملياتية ترتكز على قدرات النار وحركة المتناميين مع ضبط ميكانيزمات وقنوات ملائمة للقيادة والإتصال، وبذلك ظهر تشكيل وحدات قتالية من نوع الفرق والتي تعتبر نموذجا بالنسبة للقوات البرية.

كما تم تنظيم قوام المعركة بتزويدها بمنظومات أسلحة جد متطورة إلى جانب الأجهزة الأخرى اللازمة للإستعمال وصيانة هذه المنظومة والتدريب عليها. وقد تم ذلك بالنسبة لأسلحة القتال الثلاثة التي استمر تنظيمها وفق المهام الموكلة إليها، وهكذا تم في 1986/10/27 إنشاء: القوات البحرية، القوات الجوية، المفتشية العامة للجيش ومندوبية الدفاع الشعبي. وفي سنة 1987 أعيد تنظيم عدة مديريات بوزارة الدفاع الوطني، كما أنشئت في 05 ديسمبر 1986 قيادة الدفاع الجوي عن الإقليم، وبذلك اكتمل بناء الجيش الوطني الشعبي بهياكله وفروعه. وتبقى عملية تطوير قواتنا المسلحة وتدعيم قدراتها القتالية تتصدر أولويات القيادة العليا للجيش التي تعمل على تعزيز منظومة الدفاع الوطني[3]. في هذا الإطار نلمس تطور الجيش من جيش عادي إلى جيش محترف من خلال[4]:

- ✓ تنظيم الجيش تنظيما عصريا و تمكنه من الإمكانات التقنية التي جعلته جيشاً محترفا وعصريا وقويا.
- ✓ إخضاع السياسات الأمنية و الميزانية العسكرية الشفافية وعرضها و مناقشتها في الجلسات البرلمانية.
- ✓ إنشاء إعلام متخصص في شؤون الأمن و الدفاع لإشراك جميع القوى في الاهتمامات الوطنية الكبرى.
- ✓ توسيع الصلاحيات الاستشارية للمجلس الأعلى للأمن و إعادة النظر في تركيبته حتى تتمكن من ممارسة مهامه الوطنية من غير هزات.
- ✓ إبقاء الجيش بعيدا عن المناورات السياسية و تحرير قراره من الضغوطات.

---

1 مهدي صقر، نفس المرجع.

2 أيمن رمضان باي، مجلة الجيش تؤكد: "الجيش مستعد ومتأهب ويواصل تطوير قواته المسلحة"..الوحدة الوطنية من الثوابت ولابد من الحفاظ عليها..أمن الجزائر يعتمد على تأمين الحدود، على الموقع:
http://elmaouid.com/index.php/national/43026-2015-03-21-16-57-38، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.

3 مهدي صقر، نفس المرجع.

4 عبد المجيد مناصرة، النظام السياسي بين التمدين والعسكرة، على الموقع:
http://www.fc.dz/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-، تاريخ الاطلاع: 2015/05/03.

أولا: الإحترافية خيار إستراتيجي: الجيش الوطني الشعبي رمز السيادة وركيزة الأمة مدعول مواكبة العصرنة ومسار التحديث، وذلك لضمان مواصلة مهامه على أكمل وجه،في إطار ما خوله له الدستور . وإذا كان الأمن بالنسبة للجزائر هو أداة مرتبطة بالطابع السياسي-العسكري لمحيطها الذي من شأنه أن يحدد الأهداف الإستراتيجية والدفاعية للجزائر كان عليها أن تكيف وتعزز وتطور قدرات دفاعها الوطني. وقد أشار السيد الفريق محمد العماري رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي في عدة مناسبات إلى معادلة تعديل وعصرنة الجيش الوطني الشعبي،على غرار العرض الذي قدمه في شهر فيفري 2000 بمناسبة زيارته إلى القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد،بحضور أعضاء لجنتي الدفاع بالمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. عصرنة يفرضها وزن الجزائر على الساحة الدولية وموقعها الجغرافي المتميز وإمكانياتها الطبيعية والبشرية1. هذا التغيير يأتي في إطار استكمال مسار عصرنة واحترافية الجيش الجزائري، أخذا بعين الاعتبار الظروف السائدة بالمنطقة والمتغيرات الدولية والإقليمية2"، إلى جانب توجهها الذي صنعه إستقلالها وكذلك مبادؤها، وبالتالي فإن الإحترافية تبقى هدفا دائما للجيش الوطني الشعبي. والمسؤولية الملقاة على عاتق المؤسسة العسكرية للحفاظ على الإستقلال والسيادة الوطنية،جعل الإنتقال إلى الإحترافية الشغل الشاغل لقادتها. وتتمثل الأسباب التي أدت بالجيش الوطني الشعبي للتفكير في الإنتقال إلى الإحترافية وتبني العصرنة التي ينتج عنها بالضرورة تركيبة بشرية تتكون في غالبيتها من العاملين مع الحفاظ على مهامه الرئيسية المتمثلة في خدمة الشعب والأمة.

ثانيا: السياق الجيو-إستراتيجي : ويعد من بين العوامل التي تفرض إنتقال الجيش الوطني الشعبي إلى الإحترافية. حيث برزت نزاعات وبؤر توتر جديدة مما أدى إلى ظهور حركات إرهابية وتعرض بعض الأقطار لحروب أهلية منذ زوال المواجهة المستمرة بين المعسكرين الشرقي والغربي،وهذا ما أدى إلى مضاعفة مناطق النزاعات التي أصبحت تهدد الأمن على المسويين الإقليمي والدولي. إلى جانب ذلك يمكننا ذكر مشاكل الأقليات في أوربا الوسطى وتصاعد الأصولية الدينية والإرهاب. هذه المعطيات جعلت النزاعات في العالم أكثر حدة خاصة مع إنعكاسات العولمة السياسية والإقتصادية[3].

ثالثا: التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة: تثار العديد من الإشكاليات حول المؤسسة العسكرية في الجزائر، وإذا كانت قضايا التسلح وخصوصا مشاريع الاحترافية وتطوير القدرات التكنولوجية تحظى بأهمية كبيرة باعتبارها أساس وجود وأهم أهداف أي جيش، فإن عقيدة هذه المؤسسة وعلاقتها بأنساق النظام ودورها في الفضاء السياسي، لا يزال يشكل أهم الزوايا التي تسترعي اهتمام الباحثين بصفة عامة، فما يميز الجيش الجزائري بالدرجة الأولى هو هذه

1 مهدي صقر، نفس المرجع.
2 مجهول، الجيش الجزائري ينفي وجود صراع داخل المؤسسة العسكرية، على الموقع:
http://www.serversdz.com/showthread.php?p=35912، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.
3 مهدي صقر، نفس المرجع.

العقيدة[1]، فيعتبر التطور التكنولوجي الذي تشهده مختلف الأسلحة من بين الأسباب التي تدفع مؤسستنا العسكرية لعصرنة قواتها المسلحة واختيار نهج الإحترافية الذي يتم بلوغه تدريجيا. كما أن المهام الموكلة للقوات المسلحة تتطلب تطورا وفعالية على غرار العتاد العسكري "الذكي" الذي يبقي بمثابة عناصر ضرورية لإنجاح أية مهمة عسكرية. كما أن دخول الجزائر عهد التعددية الحزبية، وندرة الموارد المالية والتجارب المستقاة من الخدمة الوطنية خلال العشريات الثلاث السابقة،تشكل عوامل تستدعي وجوب تكيف الجيش مع هذا الوضع الجديد وتدعيم قدراته العملياتية وتحديث وعصرنة العتاد والأجهزة المستخدمة. تتطلب المهام الجديدة الموكلة للقوات المسلحة أفرادا مختصين وبصفة خاصة ضباط وضباط صف يتمتعون بالكفاءة، سيما في مجال قيادة الأفراد وبدراية في ميدان المعلوماتية والإتصال. وضمن منظور تحديث وسائل دفاعاته، وسعيا منه إلى تطوير إمكانياته قصد تكوين جيش عصري وتجسيد مفهوم الإحترافية والدقة في الأداء تعكف قيادة الجيش الوطني الشعبي على تنظيم مناورات تخص مختلف الأسلحة ضمن برنامج التحضير للقتال. هذه المناورات هي فرصة للإستعانة بوسائل وتقنيات جديدة واختبار إمكانيات وقدرات أفراد قواتنا المسلحة، ومدى تحكمها في التكنولوجيات الحديثة، والتطور الذي يشهده جيشنا الوطني الشعبي وتقييم مدى جاهزية أفراده للاضطلاع بمهامهم في الدفاع عن حرمة وسمعة الوطن[2]. ضرورة اندماج الجيش في إطار هذه الصيرورة المحتمة في مواجهة عالم يعيش حركية دائمة، سواء في مجال السياسة الخارجية، الاقتصادية أوسياسة الدفاع، الأعمال المرتبطة، إضافة إلى الأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة الساحل، بالحدود الجزائرية، تطرح استراتيجيات التكييف والتنسيق، دوليا وجهويا بهدف التصرف بفعالية في الأحداث الأساسية[3].

- المطلب الثاني: من حيث تطوير وسائل الاتصال.

نتيجة نشوب العديد من الصراعات المسلحة، تحتاج الجيوش المتحاربة إلى وسائل اتصال قوية وموثوق بكفاءتها، لتربط بين الجنود وقادتهم، وبين الوحدات العسكرية وبعضها ببعض، لتوصيل الأوامر والتعليمات، ومتابعة أعمال المرؤوسين ومعاونتهم، وتذليل الصعاب التي تواجههم، وهو ما يتيح أفضل استخدام للقوات والإمكانات، وتحقيق المرونة والسرعة. كما استخدمت وسائل حديثة للاتصالات، لتأمين وسائل المواصلات، إلى

1 ق.مصطفى،احترافية، عقيدة عسكرية.. ووفاء للوطن،على الموقع: http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/13289.html، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.
2 مهدي صقر، نفس المرجع.
3 مجهول، الجيش الجزائري في مواجهة الرهانات الجيو استراتيجية العالمية الجديدة، على الموقع: http://www.maghress.com/alittihad/191334، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.

جانب استخدام هذه الوسائل الحديثة في التنبؤ بالكوارث الطبيعية والأحوال المناخية، قبل حدوثها بوقت كاف، ونشر هذه المعلومات خلال شبكات الاتصال الخاصة بالنجدة والإغاثة، وإدارة التعامل مع الكوارث الطبيعية[1].

لقد فسح المجال في المرحلة الأخيرة أمام خطاب إعلامي مغرض ومعادي تفنن مروجوه في إلصاق تهم واهية بالمؤسسة العسكرية الجزائرية، لذلك كان لزاما التفكير في سياسة إعلامية جديدة مواكبة للتطورات الحاصلة. فالخطابات التي استهدفت المؤسسة العسكرية ما فتئت تتنامى متخذة من بعض العناوين الصحفية قنوات للترويج لأفكار غريبة وخاطئة. وبموجب القانون الوزاري رقم 2001/273 المؤرخ في 31 جويلية 2001 تقرر تكييف الإتصال داخل المؤسسة العسكرية مع الوضع الجديد والذي أشار إلى ضرورة وجود إستراتيجية إتصال خاصة بالمؤسسة العسكرية للرد على هجومات القوى المعادية داخل الوطن وخارجه، والتي تتعرض لها منهجيا. وتفنيد أدنى تشكشك في طبيعة وسمعة جيش شعبي وجمهوري في خدمة الوطن.

بعد أحداث العشرية السابقة والتحول الذي شهدته الجزائر على أكثر من صعيد، كان لزاما على الجيش الوطني الشعبي إحداث تغييرات في السياسة الإعلامية المتبعة باستحداث خلايا إتصال بإمكانها مواجهة مختلف الحملات المغرضة التي تستهدف المؤسسة العسكرية وتسعى إلى تشويه صورتها وتحملها ظلما وعدوانا مسؤولية جميع المشاكل التي تعرفها البلاد. فمن الضروري أن يتبنى الجيش الوطني الشعبي إستراتيجية فعالة تقوم على تعزيز العلاقة بينه وبين الأمة وعدم ترك المجال شاغرا لجهات ما لتعطي الإنطباع أنها على دراية بخبايا المؤسسة العسكرية وتتفنن في رسم صورة كاذبة ومزيفة لجيشنا، بعيدة كل البعد عن الواقع2.

إن التأسيس لإعلام عسكري يعود لنوفمبر 1961، وفي ظل تطور وسائل التكنولجيات الحديثة لم تعد الحروب تدار بالأسلحة فقط بل أصبح لهذه الوسائل دورا فاعلا في تحقيق النصر في المعارك الحديثة، وأن قيادة الجيش الوطني الشعبي تولي أهمية كبيرة للإعلام بصفة عامة والإعلام العسكري بصفة خاصة، وحرصها الدائم على تطوير مجلة الجيش من حيث المحتوى والطبع والتوزيع على كافة هياكل ووحدات الجيش الوطني الشعبي والهيئات الوطنية[3]. ومن شأن توطيد العلاقة بين الجيش والأمة أن تؤدي إلى ترسيخ السمعة الطيبة التي يتمتع بها الجيش الوطني الشعبي لدى الشعب. وتراعي الإستراتيجية الجديدة المتبعة من قبل الجيش الوطني الشعبي عنصر المصداقية والفعالية لبلوغ الهدف.ولقد استحدثت في مرحلة أولى لسلسلة إتصال تتكون من خلايا إتصال منصبة لدى وزير الدفاع الوطني،

1 مجهول، ثورة الاتصالات، على الموقع: http://www.startimes.com/?t=17522593، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.
2 مهدي صقر، نفس المرجع.
3 ماضي بوعلام، الجيش الوطني الشعبي حريص على تعزيز علاقات التعاون مع وسائل الإعلام، على الموقع: http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185417-%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.

رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، قادة القوات، والدرك الوطني وقادة النواحي العسكرية. وأوكلت لخلايا الإتصال لبعض المهام أهمها:

- ✓ جمع، إستغلال، معالجة، متابعة وبث الأخبار التي تهم الدفاع الوطني لفئدة القيادة والإطارات.
- ✓ تنسيق أعمال الإتصال التي تخص أوتهم الدفاع الوطني.
- ✓ ضمان إعداد وإنجاز وتوزيع المنشورات والوثائق للإتصال الداخلي والخارجي على هياكل وزارة الدفاع الوطني.
- ✓ المبادرة بإقامة علاقات مفيدة ودائمة مع الأجهزة الإعلامية الوطنية. ونظرا للأهمية التي يكتسيها ميدان المعلوماتية وتميزه بالآنية والفورية وسهولة الوصول إلى الخبر إرتأت القيادة استحداث موقع (WEB) على شبكة الأنترنت، وذلك حتى يشغل حيزا إعلاميا ويتم تزويد المتصفح بأكبر قدر من المعلومات المتعلقة بالمؤسسة العسكرية[1].

- المطلب الثالث: من حيث تطوير الصناعات العسكرية الوطنية.

إن الجهود الذي بذلتها الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات تطورا أكبر لترقى لمستوى الحاجيات الحقيقية للبلاد، وأن الدول سخرت إمكانياتها خلال السنوات العشر الأخيرة لتدارك التأخر الحاصل في البلاد[2]. وتسهر حاليا عدة مؤسسات منتجة على تجديد وعصرنة بعض العتاد لمختلف القوات. ولنأخذ في هذا السياق ثلاثة نماذج تمثل القوات الثلاث، القوات البرية وهي القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد، والقوات البحرية؛ مؤسسة البناء والتصليح البحري بمرسى الكبير، والقوات الجوية؛ مؤسسة صناعة الطائرات بطفراوي[3].

أولا: القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد: تمتلك مختلف الجيوش عبر العالم مؤسسات ومرافق قاعدية لتحديث وصيانة وتطوير المعدات والتجهيزات العسكرية العاملة في مختلف تشكيلاتها العسكرية.وبدورها تمتلك الجزائر مؤسسات مكلفة بمهام الصيانة والتطوير للعتاد العسكري الجوي والبحري والبري وهذا الأخير هو ما يهمنا في هذا الموضوع لتقديم صورة مبسطة عن عمليات العصرنة التي تمت وتتم على مستوى القاعدة المركزية[4]. وتعتبر سندا كبيرا للصناعات الوطنية ذات البعد الإستراتيجي، وهي قبل ذلك تمثل قاعدة صناعية متكاملة على مستوى القوات البرية، ساهمت في الرفع من القدرات القتالية لعدد معتبر من وسائل القتال من خلال عمليات التجديد والتطوير. بالإضافة إلى السهر على رفع قدرات وتطوير بعض العتاد العسكري. وتولي القيادة أهمية كبيرة لتجديد العتاد وتطويره حيث اشتملت خطة العمل على مرحلتين: الأولى وهي التحكم في عملية تجديد العتاد التي كانت

1 مهدي صقر، نفس المرجع.
2 عميور.ب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مجلة الجيش،الجزائر، العدد 543، أكتوبر 2008، ص8.
3 مهدي صقر، نفس المرجع.
4 محمد.س، قسم الجيش الجزائري، على الموقع: http://www.anp-dz.com/t10246-topic، تاريخ الاطلاع: 2015/05/02.

توكل فيما مضى إلى الخبرات الأجنبية. وقد شكلت هذه المرحلة تحديا كبيرا، لكن بفضل تظافر جهود الجميع من عسكريين ومهندسين وتقنيين ومستخدمين مدنيين، تم التغلب على كل الصعاب، وأصبح عتاد القوات البرية اليوم يجدد على المستوى الوطني. أما المرحلة الثانية فتمثلت في عصرنة هذا العتاد ووضعه في مستوى التكنولوجيات الجديدة[1]. فهذه القاعدة الضخمة التي تم إنشائها في سنة 1975 وتم تجهيزها بمختلف الآلات التكنولوجية الحديثة، تم إرسال دباباتها ومدرعاتها إلى الدول المصنعة لتطويرها كما تقوم بتطوير وتصليح عتاد عسكري لعدة دول عربية وافريقية. ونظرا لما شهدته الجزائر من أحداث دامية ومع رفض الكثير من الدول بيع مدرعات الجزائر، دخل المصنع في مرحلة تصنيع دبابات من تصميم وتطوير جزائري. أطلق عليها اسمbcl-m5 . كان اول ظهور لهذه المدرعة في 1993، وهي مدرعة مزدوجة المهام، أي أنها مدرعة مقاتلة، وحاملة جنود. وتم في السنوات الأخيرة تصنيع نماذج جديدة على أساس المدرعةbcl-m5 ، حيث تم ادخال الكثير من التعديلات والتطويرات بحيث تلائم الجيش الجزائري وتكون مواكبة للمدرعات المصنعة في الدول المتطورة[2].

ثانيا: مؤسسة البناء والتصليح البحري بمرسى الكبير: التي يرمز لهذه المؤسسة ب (م.ب.ت.ب)، هيئة عسكرية ذات طابع صناعي واقتصادي، تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني، متمثلة في قيادة القوات البحرية. فالإمكانيات التي تتوفر عليها (م.ب.ت.ب)، الأهلية اللازمة لتنفيذ مهام التصميم، الانجاز البحري والتصليح، فضلا عن تجديد وتحديث الأسطول العسكري بما فيها المهام المتعلقة بالتطوير وكذا العروض الخدماتية في مجال الصناعة البحرية[3]. تتمثل المهام الأساسية لهذه المؤسسة في: تصليح وتجديد وعصرنة الأسطول العسكري البحري،نشاطات ذات الصلة بتطوير البناء والتصليح البحري، تسويق الإنتاج والخدمات التي من شأنها استثمار القدرات التقنية الصناعية والتجارية ومن أهدافها: تطوير وسائل المراقبة البحرية، الخاصة بالخدمة الوطنية لحراس الشواطئ، إجراء دراسات وإنجاز مشروع حوض جاف في مرسى الكبير، تحديد المحاور الجديدة البحث التطبيقي المتعلقة بأشغال تجديد وعصرنة الأسطول العسكري البحري، إنشاء وتعزيز الوسائل الصناعية الوطنية للبناء والتصليح البحري في الموانىء الرئيسية وتطوير التعاون والشراكة وذلك من خلال: جعل الجزائر مركزا للصناعة والتصليح الجهوي والإستفادة من الإستثمارات الخاصة بالقطاع البحري الوطني. وقد رسمت المؤسسة لنفسها إستراتيجية لتطوير قدراتها المتمثلة في: تحسين المردود ونوعية الإنتاج وتوسيع وتطوير طاقته وقدرته.

ثالثا: مؤسسة صناعة الطائرات بطفراوي: يعود انطلاق الصناعة الطيرانية بالجزائر إلى سنة 1988 حيث قامت وزارة النقل بإبرام عقد مع نظيرتها التشيكية قصد تركيب طائرات "زلين" وكانت هذه المهمة آنذاك مسندة لمؤسسة

1 مهدي صقر، نفس المرجع.
2 أمين البوابة، الصناعة الحربية العسكرية الجزائرية للمدرعات و الدبابات، على الموقع:
http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=31990، تاريخ الاطلاع: 2015/05/03.
3 القوات البحرية الجزائرية، الصناعة البحرية، على الموقع:
http://www.mdn.dz/site_cfn/index.php?L=ar&P=ecrn_present، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.

صناعة السيارات بالرويبة. وبموجب المرسوم 93/07 المؤرخ في جويلية 1993 تم تحويل المشروع إلى وزارة الدفاع الوطني وأنشأت بذلك مؤسسة صناعة الطائرات في طفراوي بوهران، والتي تضم كفاءات وطنية عسكرية ومدنية في مجال الصناعة الطيرانية، وتمكنت من تحقيق منجزات معتبرة في ظرف زمني قصير، تجسدت أساسا بالتحكم في تكنولوجية صناعة وتركيب كل من طائرة "فرناس 142" و"سفير 43" واللتين يمكن إستعمالهما في ميادين عدة، كالتدريب والتكوين الأساسي بالمدارس العسكرية، الملاحة الجوية النهارية والليلية، الحراسة والمراقبة البرية والجوية، نقل المستخدمين، الإخلاء الصحي والإسعاف، نقل البريد والإتصال وغيرها من الوظائف. تعتبر مؤسسة صناعة الطائرات ذات طابع إقتصادي، تسهر على توفير حاجيات الشركاء والمتعاملين بمختلف أنواع الطائرات، كما تقدم خدمات ما بعد البيع، أعمال المراقبة، الصيانة، المتابعة التقنية والتكوين والتأهيل[1]. وتعد المدرسة العليا للطيران من أفضلها في افريقيا، حيث تأسست القاعدة في 1933، من طرف القوات الفرنسية؛ وتحولت الى البحرية الفرنسية وأصبحت لتتحول في 1941الى الملاحة الجوية الفرنسية، ولكن الجزائر استرجعت القاعدة في 1964، حيث أوكلت لها مهمة تكوين الضباط. وفي سنة 1974 استغنت المدرسة عن تكوين الطيارين المدنيين ، وأوكلت لها مهمة جديدة في 1977 تمثلت في التكوين العسكري العالي، وأطلق عليه المدرسة العليا للطيران[2].

وبالرغم من حداثة هذا الميدان ببلادنا فإن المؤسسة تؤكد على وجود وقيام صناعة طيرانية جزائرية رفيعة المستوى وبتكاليف موضوعية وضمان فوائد عديدة للمتعاملين معها، بالإضافة إلى التأهيل المستمر والنوعي للمستخدمين. ويبقى اقتحام السوق الدولية من أهداف المؤسسة خاصة السوق الإفريقية إذ أصبحت منتوجاتها تجلب اهتمام دول عديدة. وهذه النماذج التي أخذناها كعينات لمؤسسات منتجة تعتبر أرضية صلبة لعصرنة قواتنا. وعلى العموم فإن للجيش الوطني الشعبي مؤسسات صناعية عديدة ومتنوعة تشكل لبنة كبرى في رسم معالم السياسة الدفاعية لأية دولة. وإدراكا منه لهذه الأهمية الكبرى عمد الجيش الوطني الشعبي منذ (40) أربعين سنة من العمل الجاد والتخطيط المستقبلي الذي يخضع إلى التقدير الواقعي لإحتياجات جيشنا إلى وضع أرضية صناعية عسكرية حتى تستكمل الوحدات جاهزيتها القتالية المطالبة بتوظيفها في كل الظروف. حيث برزت إلى الميدان مؤسستان صناعيتان هما مؤسسة البناءات الميكانيكية ومؤسسة الإنجازات الصناعية. أسندت للأولى مهمة صناعة الأسلحة الخفيفة، تلبية لإحتياجات الدفاع الوطني والتقليل من التبعية الخارجية. أما الثانية فتختص بإنتاج الذخيرة من العيار الصغير بكل مكوناته. وبالتوازي مع إنشاء مختلف القوات وإعادة التنظيم الشامل للبنية الهيكلية للجيش الوطني الشعبي، تجلت الإنعكاسات الإيجابية لهذه العملية الكبرى على مستوى التكوين والتدريب داخل المؤسسة العسكرية. وهكذا تم إنشاء المدرسة التطبيقية للدفاع الجوي عن الإقليم في أكتوبر 1985. ثم تلتها المدرسة العليا للدفاع الجوي عن الإقليم، وفي نفس السياق التكويني والتدريبي نجد المدرسة العليا للدرك الوطني بيسر وكذلك

1 مهدي صقر، نفس المرجع.
2 سلطان عبد الله، المدرسة العليا للطيران بطفراوي، على الموقع: http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=63765، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.

المدرسة التطبيقية للهندسة ببجاية والمدرسة التطبيقية للإشارة بالقليعة. وفي عام 1998 أسست المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس[1].

1 مهدي صقر، نفس المرجع.

خلاصة الفصل الثاني:

إن الأهمية التي توليها قيادة الجيش الوطني الشعبي لمنظومة التكوين والتدريب بوتيرة متسارعة عبر كافة أرجاء الوطن وبمنهجية محكمة، تسمح بإمداد المؤسسة العسكرية بالإطارات الكفأة والقيادات القادرة على تحمل المسؤوليات في مختلف الإختصاصات العسكرية، وفق خط متصاعد بالتوازي مع التطورات التكنولوجية الحاصلة في جيوش العالم، ومتطلبات حاجيات الجيش الوطني الشعبي. ومع موازاة العدد المتزايد للهياكل القاعدية من مراكز تدريب ومدارس تطبيقية، عرفت المناهج التكوينية والوسائل البيداغوجية تحسينا وتطويرا وعصرنة بما يتلاءم واللحاق بركب التطورات المتزايدة، بهدف الإرتقاء إلى مستوى الجيوش المحترفة في الدول المتقدمة. ومن خلال ما سبق نؤكد الفرضية من خلال هذه الوقائع نجاح متقدم لإستراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع المتطلبات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، بتحول المؤسسة العسكرية من جيش عادي يعتمد على العدد، إلى جيش محترف ذو كفاءة واختصاص. وتحول تقنياتها العسكرية من تقليدية إلى تقنيات عسكرية متطورة، إلى جانب ظهور وبروز مدارس تكوينية عليا.

خاتمة

نخلص في الأخير بأن الجيش الوطني الشعبي تمكن في فترة وجيزة أن يبني نفسه بفضل قيادة حكيمة كان لها الدور الفعال في بناء وتكوين هذه المؤسسة، وتشير الوقائع التي تم التطرق لها في المذكرة على أن تلك الجهود كان لها الأثر في تطوير الدولة. فجيش التحرير الوطني لم يؤسس بمرسوم أو قرار فوقي، بل خرج من رحم المعاناة التي ألمت بالشعب الجزائري جراء الاستعمار الفرنسي، وكذا الظروف المحيطة بالثورة، والإستراتجية التي اعتمدتها لبلوغ هدفها المتمثل في الاستقلال الوطني. وبذلك تكون جيش التحرير الوطني من عناصر آمنت بالكفاح المسلح، لتحقيق الاستقلال والحرية، وتحمل مسؤولية أمن البلاد.

إن تصدي جيش التحرير الوطني للاحتلال الفرنسي منذ اندلا ع الثورة المجيدة وإلى غاية نيل الاستقلال لم يؤد إلى هزم أقوى جيش استعماري في تلك الحقبة فحسب، بل صنع نواة صلبة تخرج منها عسكريون كبار صقلوا قدراتهم في كنف مؤسسة استطاعت أن تبني نفسها في ظروف حساسة اتسمت بالصرامة والجأش وحب الوطن. لذلك أولت قيادة الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال أهمية بالغة لمنظومة التكوين والتدريب عبر كافة أرجاء الوطن وبمنهجية محكمة، تسمح بإمداد المؤسسة العسكرية بالإطارات الكفأة والقيادات القادرة على تحمل المسؤوليات في مختلف الإختصاصات العسكرية وفق متطلبات الجيش الوطني الشعبي، بالتوازي مع التطورات التكنولوجية الحاصلة في جيوش العا لم.

حيث شهدت العشرية الأولى من إنشاء الجيش الوطني الشعبي الذي يعتبر سليل جيش التحرير، تحولات كبيرة انصب معظمها على الجانب التنظيمي و على التكوين إذ أصبح الجيش يمتلك المؤسسات الضرورية التي تمتلكها أغلب الجيوش كما ظهر في الفترة ذاتها الزي الرسمي للقوات المسلحة. كما شهدت الفترة التي تلتها (ابتداء من سنة 1970) تطورات وقفزة نوعية في جميع الميادين. وأما المرحلة من (1980-1990) فكانت بمثابة التحول النوعي على الأصعدة بفضل خبرة السنوات الماضية من العمل المتواصل التجارب الميدانية، ترجم بإنشاء أركان الجيش الوطني الشعبي وإنشاء قيادات القوات المختلفة.. كما قام الجيش بإعادة هيكلة ارتكزت أساسا على مجموعات كبرى سمحت بالقيام بنشاطات عملياتية مرتكزة على سرعة المناورة و الحركة، كما تم تدعيم مختلف القيادات العملياتية بمنظومات أسلحة جد متطورة إلى جانب التجهيزات الأخرى اللازمة لاستعمال وصيانة هذه المنظومة والتدريب عليها.

وعلى صعيد آخر تعد الخدمة الوطنية من أهم مكاسب الوطن بحيث سمحت بإنجاز عدة مخططات وطنية. حيث سمح تواجد شباب الخدمة الوطنية في كل القطاعات إلى جانب العمال في المصانع. وإدراكا منها بأن التكوين المستمر والنوعي هو السبيل الوحيد لتقدم الجيوش شرعت المؤسسة العسكرية في أنشاء منظومات حديثة بما يتماشى والعصرنة والاحترافية ولم يبلغ ذلك إلا بالاعتماد على خطط محكمة ارتكزت على التكوين وعلى الانتشار الواسع في جميع المجالات الحيوية، وبذلك تعد مؤسسة الجيش من أكبر مظاهر استقلال الجزائر وسيادتها، إذ تمكنت قيادته العليا من قطع خطوات جبارة لوضع منظومة التكوين العسكري في كل مجالاته ومؤسساته على سكة الاحترافية والتحكم المتنامي في كل تكنولوجيات الخدمة العسكرية الحديثة. حيث استطاعت وبالموازاة مع العدد المتزايد للهياكل القاعدية من مراكز تدريب ومدارس تطبيقية، أن تطور مناهج التكوين والوسائل البيداغوجية بما يتلاءم والتطورات المتزايدة، بهدف الإرتقاء إلى مستوى الجيوش المحترفة في الدول المتقدمة. ومن خلال ما سبق، وما توصلنا إليه بالنسبة لفرضية الدراسة التي تؤكد صحتها من خلال نجاح متقدم لإستراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع المتطلبات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وتحول المؤسسة العسكرية من جيش عادي يعتمد على العدد، إلى جيش محترف ذو كفاءة واختصاص. وتحول تقنياته العسكرية من تقليدية إلى تقنيات عسكرية متطورة. إلى جانب ظهور وبروز مدارس تكوينية عليا. كما كان لتميز مواقف الجيش الجزائري من خلال مواجهته للصراعات المتعددة منها الداخلية والخارجية، من المحافظة على وحدته الداخلية وتماسكه وانضباطه. وبذلك فهو يعتبر أحد دعامات الأمن والاستقرار في البلاد.

قائمة المراجع:

القوانين:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 46، الصادرة بتاريخ 13 يوليو1999.
- مرسوم رئاسي رقم 278/05 المؤرخ 09 رجب 1426، الموافق ل 14 غشت 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفاء المتعلق بالمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005.
- الأمر رقم 12/95 المتضمن تدابير الرحمة، المؤرخ في 25 فبراير 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 11، الصادرة بتاريخ 01 مارس 1995.
- الأمر رقم 01/06 المتضمن قانون الوئام المدني، المؤرخ في 27 فبراير 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 11، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2006.

موسوعات والمعاجم:

- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.
- وضاح زيتون، المعجم السياسي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.
- غرهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. تر:مركز الخليج للأبحاث، الإمارات:مركز الخليج للأبحاث،2004.

الكتب:

- رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي 2002. ط 3، المؤسسة الوطنية لاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2001.
- زياد الحمادي، حل النزاعات. جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009.
- زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني "جذور الأزمة". الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958–1999، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدولية. سعيدة: جامعة الدكتور الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009.
- فرغلي هارون، الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية. دار الوافي للنشر، 2006. 1 صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 12002. إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني. الجزائر: دار هومة للطباعة النشر والتوزيع، 2007.
- محمد عباس، نصر بلا ثمن "الثورة الجزائرية 1954–1962".الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007.
- وقاف العياشي، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون. دار الخلدونية، الجزائر، .2006.

الجرائد و المجلات:

- أمال.ف.ش، ثورة القرن وأبطالها، مجلة الجيش، العدد 556، نوفمبر 2009.
- ب.بوعلام، اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، الجيش، الجائر، العدد522، جانفي 2007.
- بن الشيخ عصام ،"الفرص و القيود:ترقية مشروع« المصالحة الوطنية » بالجزائر إلى« عفو شامل» "،جريدة العرب الأسبوعي،2009/10/03.
- تلمساني رشيد ، "الجزائر في عهد بوتفليقة..الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية"،أوراق كارنيغي. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . العدد الثالث ،جانفي 2008.
- علي لكحل، السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية (الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس). الجزائر: دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 13، ديسمبر 2010.
- عميور.ب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مجلة الجيش،الجزائر، العدد 543، أكتوبر 2008.
- مجهول، الاستقلال، مجلة الدركي، العدد 24، جويلية 2011.

المذكرات:

- زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة(1991–2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في فرع العالقات الدولية، تخصص دبلوماسية والتعاون الدولي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012.
- عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2005.
- عميرة إسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009.
- قلي أحمد، قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص: القانون، جامعة تيزي وزو، 2013.
- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
- مسلم بابا عربي، الجيش والانتخابات في الجزائر (1991–2004). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر،2005.
- أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إستراتيجية ومستقبليات، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2012.

المقالات والملتقيات:

- أحمد عظيمي، أثر المحيط على الشباب.اطار الخدمة الوطنية نموذجا، لحزب جبهة التحرير الوطني، مجلة الجامعة الصيفية، الجزائر، 2010.
- بوحنية قوي، عن شارة البسالة والطفرة في شؤون اليقظة الإستراتيجية:رؤية جديدة عن مهمات جديدة لتهديدات متجددة، الملتقى الدولي:الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ورقلة، قسم العلوم السياسية –كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، بتاريخ: 12–13 نوفمبر2014م.
- د.قاسم حجاج، التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية (دراسة حالة فيضانات واد مزاب2008م)، الملتقى الدولي:الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ورقلة، قسم العلوم السياسية –كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، بتاريخ: 12–13 نوفمبر2014م.
- صالح زياني، مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات والتحول، الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح، 12–2015/04/13.

المواقع الالكترونية:

- "الجزيرة"، قراءة مشروع "الميثاق من أجل السلم والمصالحة"، على الموقع : www.aljazeera.net/NR/exeres/A6EBB78C-8A00-42A5-B772-58AB277CA00F.htm. تاريخ الاطلاع :2012/01/14.
- http://www.arabic-military.com/t40621-topic، تاريخ الاطلاع: 2015/04/13.
- اشرف العشرى، "برغم تعهدات بوتفليقة بسرعة إقراره..الجزائر تتراجع عن مشروع العفو الشامل عن إرهابيي القاعدة". المصدر: الأهرام الرقمي، بتاريخ 24 /2009/09، على الموقع :digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial =977، تاريخ الاطلاع: 2012/04/20.
- أمين البوابة، الصناعة الحربية العسكرية الجزائرية للمدرعات و الدبابات، على الموقع: http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=31990، تاريخ الاطلاع: 2015/05/03.
- أيمن رمضان باي، مجلة الجيش تؤكد: "الجيش مستعد ومتأهب ويواصل تطوير قواته المسلحة"..الوحدة الوطنية من الثوابت ولابد من الحفاظ عليها..أمن الجزائر يعتمد على تأمين الحدود، على الموقع:http://elmaouid.com/index.php/national/43026-2015-03-21-16-57-38، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.

- بن مسعود جمال، تطور الجزائر (1962 – 2004). على الموقع :http://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-1317.html ، تاريخ الاطلاع :2015/03/30.
- بهلولي أبو الفضل محمد، الجيش الجزائري نحو الاحترافية. على الموقع:
http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=173974. تاريخ الاطلاع: 2015/04/30.
- جزايرس، القبض على 300 مهرب خلال شهرين على الحدود الجزائرية. على الموقع:
http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/134172. تاريخ الاطلاع: 2015/04/14.
- سلطان عبد الله، المدرسة العليا للطيران بطفراوي، على الموقع:
http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=63765، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.
- سيف الاسلام شوية، الارهاب في الجزائر: الأسس التاريخية، الاجتماعية والاقتصادية. منتديات الجلفة، http:www.djalfa.info، تاريخ الاطلاع 2012/04/20.
- شاكر، تقرير أمريكي يصنف الجيش الجزائري ضمن الأخطر عالميا. على الموقع:
http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/150100.html ، تاريخ الاطلاع: 2015/04/13.
- شريقي، ناحية عسكرية سابعة بالجنوب وبنك معلومات حول التنظيمات الإرهابية وهوية عناصرها. على الموقع:http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=277114%3Fprint. تاريخ الاطلاع: 2015/04/14.
- صالح شخشوخ، سعيا منها للانفتاح على الوسط الخارجي، على الموقع: http://www.akhersaa-dz.com/news/100402.html?print، تاريخ الاطلاع: 2015/05/04.
- عبد المجيد مناصرة، النظام السياسي بين التمدين والعسكرة، على الموقع:
http://www.fc.dz/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-، تاريخ الاطلاع: 2015/05/03.
- ق.مصطفى،احترافية، عقيدة عسكرية.. ووفاء للوطن،على الموقع: http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/13289.html، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.
- القوات البحرية الجزائرية، الصناعة البحرية، على الموقع:
http://www.mdn.dz/site_cfn/index.php?L=ar&P=ecrn_present، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.
- كامل الشيرازي، بوتفليقة: الإستفتاء طريق العفو الشامل .تاريخ التأليف: الإثنين 6 أبريل2009 .على الموقع:
www.elaph.com/Web/Politics/2009/4/426991.htm. تاريخ الاطلاع:2012/01/14.
- كريم، أقوى جيشين في إفريقيا في اختبار حماية الحدود. على الموقع:
http://www.fkirina.com/spip.php?article1596، تاريخ الاطلاع: 2015/04/12.
- ماضي بوعلام، الجيش الوطني الشعبي حريص على تعزيز علاقات التعاون مع وسائل الإعلام، على الموقع:
http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185417-%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.
- مجهول ، "الجزيرة"، قراءة مشروع "الميثاق من أجل السلم والمصالحة"، على الموقع :
www.aljazeera.net/NR/exeres/A6EBB78C-8A00-42A5-B772-58AB277CA00F.htm. تاريخ الاطلاع :2012/01/14.
- مجهول، أحمد قايد صالح يترأس اجتماعا لتقييم جهاز التكوين في الجيش الوطني الشعبي، على الموقع: http://elmassar-ar.com/ara/permalink/23913.html، تاريخ الاطلاع: 2015/05/04.
- مجهول، الجيش الجزائري في مواجهة الرهانات الجيو استراتيجية العالمية الجديدة، على الموقع:
http://www.maghress.com/alittihad/191334، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.
- مجهول، الجيش الجزائري ينفي وجود صراع داخل المؤسسة العسكرية، على الموقع:
http://www.serversdz.com/showthread.php?p=35912، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.

- مجهول، بعثات حفظ السلام، على الموقع: http://www.un.org/ar/sc/repertoire/subsidiary_organs/peacekeeping_missions.shtml، تاريخ الاطلاع: 2015/05/04.
- مجهول، ثورة الاتصالات، على الموقع: http://www.startimes.com/?t=17522593، تاريخ الاطلاع: 2015/05/05.
- مجهول، عسكريات، دركيات، شرطيات ..سليلات جيش التحرير الوطني «الشعب» تنقل شهادات رجال عن "حراير الجزائر". على الموقع: http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_1057452_0_1.html، تاريخ الاطلاع: 2015/04/30.
- مجهول، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على الموقع: http://www.un.org/arabic/events/peacekeeping60/1990s.shtml، تاريخ الاطلاع: 2015/05/04.
- مجهول، نظرية الدور الإقليمي، على الموقع: www.tomohna.com. تاريخ الاطلاع: 2011/11/25.
- محمد مسلم، إلهام بوثلجي، صلاح الدين. ع، حسان حويشة،لماذا لا تشارك الجزائر في أيّ "حرب" خارج الحدود؟. على الموقع: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/238479.html. تاريخ الاطلاع: 2015/04/07.
- محمد.س، قسم الجيش الجزائري، على الموقع: http://www.anp-dz.com/t10246-topic، تاريخ الاطلاع: 2015/05/02.
- مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي. على الموقع: http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2، تاريخ الاطلاع: 2015/04/23.
- مهدي صقر، الجيش الوطني الشعبي...من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي. على الموقع:
- الموسوعة الحرة، العقيدة العسكرية، على الموقع:http://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الاطلاع: 2015/05/22.
- نبيل بوبيبة، فترة حكم بوتفليقة. على الموقع : etudiantdz.net/vb/t34657.html، تاريخ الاطلاع : 2012/01/14.
- نبيل، الجيش الوطني الشعبي، على الموقع : http://futurdalger.7olm.org/t624-topic، تاريخ الاطلاع: 2015/05/22.
- النوميدي، القوات المسلحة، على الموقع: http://challala.algeriaforum.net/t186-topic، تاريخ الاطلاع: 2015/05/22.
- همسة الأجداد، من انجازات شباب الخدمة الوطنية الجزائرة، على الموقع:-http://www.dorar aljazair.net/threads/3485-، تاريخ الاطلاع: 2015/05/01.
- وزارة الدفاع الوطني، تاريخ الجيش. على الموقع: http://www.mdn.dz/site_principal/#undefined، تاريخ الاطلاع: 2015/03/30.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Grand Larousse Universel, Édition: Larousse Bordas, Paris, 1997
- Khlaled nezzar et mohamed maarifa. , L'ARMEE ALGERIENNE FACE A LA DESINFORMATION, 5 juillet 2002.
- Laurence Aïda Ammour , DOCTRINE DE DÉFENSE. Date de lucture :11/04/2015 , sur le site: http://algerienetwork.com/algerie/evolution-de-larmee-algerienne/#sthash.osn3U6TD.dpuf.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة.	أ
تمهيد الفصل الأول.	**21**
المبحث الأول : طبيعة وتاريخ الجيش الجزائري في فترة 1954-1962.	**22**
المطلب الأول : المرحلة الأولى(1954-1956)	**22**
المطلب الثاني : المرحلة الثانية(1956-1958)	**24**
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1958-1960).	**24**
المطلب الرابع: المرحلة الرابعة (1960-1962)	**25**
المبحث الثاني : طبيعة وتاريخ الجيش الجزائري في فترة 1962-1989.	**26**
المطلب الأول: المرحلة الأولى:(1962-1965)	**26**
المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1965-1979)	**26**
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1979-1989)	**27**
المبحث الثالث : طبيعة وتاريخ الجيش الجزائري في فترة 1989-2014.	**28**
المطلب الأول: المرحلة الأولى:(1989-1992).	**28**
المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1992-1999).	**29**
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1999-2014).	**31**
خلاصة الفصل الأول.	**34**

الفصل الثاني: تقييم طبيعة المهام الأساسية للمؤسسة العسكرية الجزائرية خلال وبعد الحرب الباردة.	35
تمهيد الفصل الثاني.	36
المبحث أول: طبيعة مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال الحرب الباردة.	37
المطلب الأول: ظهور وتطور الخدمة الوطنية.	37
أولا: مرحلة البناء والتشييد	37
ثانيا: التدخل الإنساني للجيش.	38
ثالثا: المجالات المختلفة للخدمة الوطنية	38
المطلب الثاني: مهام الجيش في حماية الدولة من التدخل الأجنبي.	40
المبحث الثاني: طبيعة مهام الجديدة المؤسسة العسكرية الجزائرية بعد الحرب الباردة.	41
المطلب الأول: مهام الجيش في مكافحة الإرهاب.	41
أولا: الأسلوب الأمني.	42
ثانيا: الأسلوب القانوني.	42
ثالثا: على الصعيد الخارجي.	43
المطلب الثاني: احترافية الجيش الجزائري.	46
أولا: حياد المؤسسة العسكرية في المجال السياسي بداية الاحترافية.	46
ثانيا: احترافية الجيش الشعبي الوطني في الوسائل التكنولوجيا.	47

ثالثا: مرحلة التكوين العسكري.	**48**
المطلب الثالث: التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة.	**49**
أولا: التعاون العسكري مع الجيوش العالمية.	**49**
ثانيا: مساهمة الجيش في عمليات حفظ السلم.	**51**
المبحث الثالث: تقييم مدى نجاح إستراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع متطلبات نهاية الحرب الباردة.	**53**
المطلب الأول: من حيث تحديث الجيش وعصرنته.	**53**
أولا: الاحترافية خيار استراتيجي.	**54**
ثانيا: التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة.	**55**
المطلب الثاني: من حيث تطوير وسائل الاتصال.	**56**
المطلب الثالث: من حيث تطوير الصناعات العسكرية الوطنية.	**57**
أولا: القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد.	**58**
ثانيا: مؤسسة البناء والتصليح البحري بمرسى الكبير.	**59**
ثالثا: مؤسسة صناعة الطائرات بطفراوي.	**59**
خلاصة الفصل الثاني.	**61**
الخاتمة.	**62**
فهرس المراجع.	**64**
فهرس المحتويات.	**70**